GOIC
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

نشرة جويك

"انسياب"

● الأصدار 3 ● العدد 14 ● سبتمبر 2011

قصة العدد :
الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون
قراءة الواقع لرسم المستقبل

في هذا العدد

- **الدور التنموي لمدن المعرفة**
  مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة نموذجاً
- صناعة المعدات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية في دول مجلس التعاون.. ريادة المستقبل
- صناعة تكنولوجيا المعلومات بدول مجلس التعاون
- "نشرة جويك" تحاور رئيس اللجنة التأسيسية لاتحاد مصنعي الأدوية د. السليطي: نسعى لتحقيق الأمن القومي عبر التكامل في الصناعات الخليجية

تحت الرعاية السامية الكريمة لخادم الحرمين الشريفين
الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله

13 مؤتمر الصناعيين الخليجي
و المعرض الدولي المصاحب
" الصناعات المعرفية والتقنيات الحديثة "

www.indcie.com

المنظم

بالتعاون مع

مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض

الرياض : 17 - 19 يناير 2012

لمزيد من المعلومات حول رعاية المؤتمر :

13Indconf@goic.org.qa 888 / 858 / 44858727 (+974)

للمشاركة في المعرض : REC شركة معارض الرياض المحدودة

هاتف : 012295604 - تحويلة :300 - فاكس : 012295612

GOIC
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

نشرة جويك

"انسياب"

رئيس التحرير
ياسر بن عبد العزيز الغسلان

سكرتيرة التحرير
منى أبو صيام

المخرج الفني
حسن أحمد حسن

هيئة التحرير
إدارة
تطوير الأعمال والتسويق

● الأصدار 3 ● العدد 14 ● سبتمبر 2011

للمراسلة والاستعلام
السيدة/ منى أبو صيام
سكرتيرة التحرير
هاتف : 8711 4485 974+
8888 4485 974+
بريد إلكتروني: muna@goic.org.qa

نشرة جويك

نشرة ربع سنوية تصدرها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك". تعنى بنشر أخبار وتقارير ولقاءات في قطاع الصناعة إضافة إلى مقالات حول التوجهات الصناعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن وتطبيقات التقنية الحديثة.

وكل ما ينشر من آراء يعبر عن رأي كاتبيها ولا يعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ويتحمل الكاتب مسؤولية قوانين حقوق النشر.

كلمة العدد

خارطة الصناعات الخليجية و مؤتمر الصناعيين الـ١٣ يبثان النشاط في صيف "جويك"

كل عام وأنتم بخير بمناسبة عيد الفطر المبارك أعاده الله على الأمة الإسلامية باليمن والبركة على غير العادة مر صيف هذا العام على "جويك" في حركة لم تهدأ رغم حرارة الصيف اللاهبة ورغم موسم الإجازات وذلك بسبب اقتراب مواعيد المشاريع الكبرى القادمة. فقد انكب الموظفون على إنجاز مهامهم للوصول إلى يوم الانطلاق... إطلاق الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي التي سترسم صورة متكاملة للصناعة في دول المجلس الآن وفي المستقبل. ستكشف الخارطة الصناعية عن الفرص الاستثمارية في كل دولة وستكمل وتربط السلاسل الصناعية القائمة.. والآن أصبح الطريق ممهدا لجميع القطاعات الحكومية والخاصة للدخول إلى عالم الصناعة باطمئنان وثقة بالنجاح. فعلى الرغم من جميع المداخيل المرتفعة لقطاع النفط والغاز وقطاع العقار وغيره تبقى الصناعة هي النشاط الاقتصادي القابل للدوام والذي يصمد في حالات الركود التي قد تصيب قطاعات المال والسياحة والتجارة والعقار.

وحيث أن تطور الصناعة يتحقق من خلال تعاون قطاعات ومؤسسات عديدة تؤثر في الصناعة على نحو مباشر أو غير مباشر ومنها توفير بنية تحتية فاعلة وداعمة. كان للبنية التحتية للصناعة نصيبها في الدراسة. فقد تمت دراسة الوضع الراهن لمراكز البحوث والحاضنات ومراكز المناولة والشراكة الصناعية. والتي ستجدون تفاصيل نتائجها في قصة العدد.

ونأمل في المستقبل القريب أن نرى ثمرة هذا الجهد في قيام الصناعات المكملة والجديدة في القطاع الصناعي لتوحيد الجهود نحو تحقيق التنمية مما يضع الدول الخليجية في مراتب الدول الصناعية الكبرى.

في مجال آخر. يعتبر مؤتمر الصناعيين الخليجي الـ13 حدثاً كبيراً آخراً تجرى الاستعدادات له على قدم وساق. فهو سيعقد تحت الرعاية السامة الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود. حفظه الله. مع المعرض الدولي المصاحب له تحت شعار: "الصناعات المعرفية والتقنيات الحديثة". وذلك خلال الفترة من 17 حتى 19 يناير 2012 في الرياض في المملكة العربية السعودية.

وقد تم تحديد الصناعات المعرفية موضوعا لمؤتمر الصناعيين الخليجي الـ13 باعتبارها الخيار الأمثل عند التخطيط لصناعة المستقبل بوصفها قاطرة الصناعات التحويلية في الاقتصاد العالمي. فقد دأبت مؤتمرات الصناعيين. التي تعقد كل عامين. على مناقشة هموم الصناعة ومستقبلها في حوار مفتوح بين الصناعيين ومسؤولي الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي. ونأمل أن نرى في المستقبل القريب باكورة صناعات معرفية خليجية قائمة على اختراعات محلية من مراكز البحوث لديها القدرة على المنافسة عالميا.

لقد تم تطوير نشرة جويك الدورية لتشمل من هذا العدد عددا من الأبواب الجديدة التي تهدف إلى التعريف بالخدمات التي تقدمها "جويك" من أجل تحقيق هدفها في التنسيق ونشر الوعي الصناعي. فتجدون فرصة استثمارية ودراسة متعددة العملاء بالإضافة إلى أخبار الصناعة في منطقة الخليج وغيرها من الأبواب المنوعة.

في هذا العدد

- حول مستقبل الصناعة في دول الخليج: غالب درويش 2
- بنك قطر للتنمية .. تسهيلات ائتمانية لنهضة اقتصادية شاملة 3
- لقاء العدد "انسياب" يحاور رئيس اللجنة التأسيسية لاتحاد مصنعي الأدوية د. السليطي: نسعى لتحقيق الأمن القومي عبر التكامل في الصناعات الخليجية 4
- الدور التنموي لمدن المعرفة .. مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة نموذجاً 6
- صناعة المعدات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية في دول مجلس التعاون.. ريادة المستقبل 8
- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض.. دور حيوي ومتنوع في الاقتصاد السعودي 10
- أخبار جويك 12
- قصة العدد: الخارطة الصناعية.. قراءة الواقع لرسم المستقبل 14
- جنود الخارطة الصناعية الخليجية 18
- صناعة تكنولوجيا المعلومات بدول مجلس التعاون 19
- مدينة المعرفة الاقتصادية.. نحو مجتمع معرفي متطور 20
- تنمية قدرات المصدرين على التسويق العالمي دورة تدريبية حول: "مهارات التصدير وترويج الصادرات" 22
- فعاليات قادمة 23
- مجتمع جويك 23
- وصل حديثا 24
- أخبار الصناعة 25
- تقرير لدراسة متعددة العملاء حول تحديد فرص الاستثمار في قطاع صناعة مواد البناء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 27
- GCC Base Oils Industry 32

حول مستقبل الصناعة في دول الخليج

لا شك أن دول مجلس التعاون الخليجي قطعت شوطا مميزا في القطاع الصناعي، حيث أطلقت العديد من الشركات المتخصصة والمدن والمجمعات الصناعية التي أصبح إنتاجها مطلوبا في الأسواق العالمية. إلا أن القطاع الصناعي بات يحتاج إلى دعم استثماري مميز حتى يستطيع تعزيز مكانته في دعم الاقتصاد المحلي. وبالنظر إلى اقتصادات دول الخليج سنرى أن مساهمة النفط والغاز في المداخيل تشكل أكثر من 90 % من إجمالي الناتج المحلي، وهذا يدعونا إلى تنويع مصادر الدخل وتطوير المنتجات وعلى رأسها القطاعات الصناعية التي باتت الأكثر جذبا للاستثمارات خصوصاً في صناعة المعادن والبناء والسيارات وغيرها.

غالب درويش
صحافي وكاتب سعودي

وبالنظر إلى حاجة دول الخليج لهذه المجالات حاليا ومستقبلا فإنها مدعوة للتفكير في تطوير القوى العاملة المحلية في هذه الصناعة، خصوصا أننا نلمس توجها لهذه الدول في معالجة البطالة وزيادة فرص العمل. ولعل باب الصناعة هو الأكثر قدرة على استيعاب هذه الجحافل من العاطلين عن العمل، وإدخالهم في حركة الإنتاج.

لو أخذنا قطاع السيارات مثلا، فإن دول الخليج تُعتبر من أكثر الدول نشاطا في هذا المجال، وتصل قيمة السوق إلى مليارات الدولارات، فما المانع من أن تُفتح أبواب هذه الصناعة محليا بالشراكة مع مؤسسات عالمية ليتم من خلالها تحويل هذه الصناعة إلى منتج محلي بأيادٍ وطنية.

قطاع آخر يمكن أن يقفز بالصناعة الخليجية أيضا هو قطاع البناء. ففي دول الخليج تعمل مئات الشركات في هذا القطاع، إلا أنها تتعثر بسبب وضع السوق، وارتفاع التكلفة. والمطلوب النظر إلى قطاع البناء كصناعة قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلي عبر إدخال التكنولوجيا الحديثة في صناعة البناء وإدخال العنصر الخليجي في هذه المعرفة. لقد بات قطاع البناء يشكل حجر الزاوية في الاقتصاد الخليجي بسبب النمو السكاني وبالتالي زيادة الطلب، من هنا دعونا ننظر إلى هذه الصناعة كرافد أساسي في استقرار الاقتصاد دون النظر إلى المداخيل فقط.

في كل هذه المجالات نرى تعثرا في دعم الاستثمار المحلي الخليجي، ففضلا عن غياب الحوافز الاستثمارية في بعض الدول نجد القوانين البيروقراطية التي تتحكم في مفصل الاقتصاد. وبالطبع لا يخفى أن بعض الشركات والعاملين في قطاعات الصناعة في المنطقة يفضلون إلقاء مهمة تنفيذ مشاريعهم على الشريك الأجنبي، دون النظر إلى أن هذا الشريك يفضل تشغيل العمالة الوافدة على المحلية. ومن هنا نلمس غيابا واضحا للعامل الخليجي في معظم المشاريع.

جانب آخر نستطيع من خلاله إلقاء الضوء على دعم الصناعة الخليجية هو توفير التمويل اللازم لهذه الصناعات خصوصا للشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي باتت تبحث عن الحوافز المالية التي تستطيع من خلالها العمل على تنمية قدراتها أمام الشركات الكبرى.

إن أهم نقاط ضعفنا في دول الخليج هو غياب العمالة المدربة للعمل في ظل القطاعات الصناعية، ففي ظل غياب معاهد التدريب وعدم تفعيل الوطنية في المشاريع سنعيش في أزمة مستدامة.

وحيث أن المستثمرين الأجانب يرون في منطقة الخليج المكان المناسب لعملهم، ويعتبرون السوق الاستهلاكي المحلي منجما لأعمالهم، فلماذا لا نستغل هذه الفرصة لإدخال عمالتنا الخليجية في دوائر هذه الشركات؟

إن التحدي الحقيقي لدول الخليج حاليا ومستقبلا هو في تنمية قدرات عمالتها وإدخال العنصر الوطني في عجلة الإنتاج، فمن دون فتح المجال للخليجيين للعمل سنقع في فخ البطالة بدون حل.

بنك قطر للتنمية .. تسهيلات ائتمانية لنهضة اقتصادية شاملة

أنشئ بنك قطر للتنمية الصناعية عام 1997، بهدف تشجيع وتطوير وتنويع الاستثمارات الصناعية والاقتصادية، برأس مال بلغ 10 مليارات ريال قطري تمتلكه بالكامل دولة قطر. وبناء على النجاحات التي حققها البنك خلال مسيرته في تنمية القطاع الصناعي، تم تغيير اسمه ليصبح بنك قطر للتنمية في 2006 من أجل توسيع دائرة نشاطه للمساهمة في تنمية الاقتصاد القطري في مجالات الصناعة والسياحة والتعليم والصحة والثروات الزراعية والحيوانية والسمكية.

خدمات بنك قطر للتنمية

يقدم بنك قطر للتنمية وبشكل أساسي قروضاً طويلة ومتوسطة الأمد للمشروعات الصناعية لتمويل الواردات من المواد الخام والآلات والمعدات الفنية، أو لتوسعة طاقاتها الإنتاجية أو للمشروعات الجديدة. كما يوفر تسهيلات ائتمانية خاصة بالتصدير والاستيراد للصناعات المحلية. كما يساعد بنك قطر للتنمية المشروعات الصناعية في الحصول على قروض من مصادر أخرى محلية أو إقليمية أو دولية بأفضل الشروط وذلك بهدف مساعدة القائمين على الصناعة في القطاع الخاص على زيادة استثماراتهم وإتاحة أفضل الخدمات المالية لهم.

قروض وتسهيلات ائتمانية للمشروعات الصناعية

كما يقوم بنك قطر للتنمية بتوفير خدمات استشارية للقطاعات والأنشطة الصناعية خصوصاً المشروعات التي تم تحديدها من خلال إستراتيجية التطوير الشامل. كما يضطلع بتقييم المشروعات الصناعية ومراقبة تنفيذها والإنتاج والتسويق. ويعمل على الارتقاء بالصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومراقبة مراحل تنفيذها. ومن الجهود التي يقوم بها البنك أيضا في هذا السياق جذب التكنولوجيا الأجنبية ورأس المال للمشاركة في المشروعات المشتركة الصناعية المحلية.

خدمات استشارية وتقييم ومراقبة التنفيذ للارتقاء بالصناعة

ومن الخدمات المتميزة التي يقدمها بنك قطر للتنمية تحديد فرص الاستثمار الصناعي الواعدة ذات القيمة المضافة والربحية والمشتقة من الصناعات القائمة في الدولة كالصناعات الكيميائية والبتروكيماويات والصناعات الغذائية والمعادن والاضطلاع بالأبحاث المبدئية الضرورية ودراسات الجدوى السابقة لكل مشروع.

فرص استثمارية ودراسات جدوى لإكمال السلاسل الصناعية

ولم تغب أهمية التواصل مع رجال الأعمال والقائمين على الصناعة من برنامج بنك قطر للتنمية حيث يعمل على الترويج للمشروعات والفرص الاستثمارية من خلال منتديات الاستثمار الصناعي والاجتماعات الفنية المتخصصة وغيرها. كما يقوم البنك أيضاً بتنظيم اجتماعات للمستثمرين القطريين مع شركات من الدول الصناعية بهدف تطوير فرص الاستثمار الصحيحة في قطر طبقاً للسياسات التي أقرها البنك.

ومن أجل تسهيل إجراءات البدء بالمشروع يساعد بنك قطر للتنمية المشروعات الصناعية في الحصول على مختلف التراخيص الحكومية والموافقات وإخلاء الطرف وإنجاز الإجراءات الرسمية الأخرى كافة. كما يساهم البنك في وضع الترتيبات الخاصة بالأرض والحوافز والإعفاءات الضريبية والرسوم وأية مساعدات أخرى تكون مطلوبة من أجل تنفيذ المشروع بيسر.

وهناك أنشطة أخرى يقوم بتنفيذها بنك قطر للتنمية تتضمن تطوير نظام معلومات صناعي متكامل، وهو يتولى حالياً تطوير مختلف قواعد البيانات للدراسات الصناعية والخدمات الاستشارية.

بنك قطر للتنمية يطور نظام معلومات صناعي متكامل

وقد وضع بنك قطر للتنمية الشروط التي يجب على أية مؤسسة الوفاء بها للحصول على قرض ومنها أن يكون مقر المؤسسة في قطر، وأن تكون الأنشطة الرئيسية للمؤسسة ذات طبيعة صناعية، وأن تلتزم المؤسسة بالقانون القطري الذي يحكم الشركات التجارية، إلى جانب حصول المشروع الصناعي على الموافقات الرسمية الضرورية كافة. ولم تغب السمعة الطيبة لمالك/ مالكي المشروع عن الشروط الواجب توفرها للحصول على القرض.

QDB
بنك قطر للتنمية
QATAR DEVELOPMENT BANK

وتكون أولوية التمويل من بنك قطر للتنمية للمشروع الصناعي الذي يستخدم المواد الخام التي يتم إنتاجها محلياً أو في دول مجلس التعاون الخليجي، أو المشروعات التي تدعم الصناعات القائمة في الدولة، والمشروعات الصناعية غير ذات كثافة عمالية.

خطوات الحصول على قرض

يفترض للحصول على قرض من بنك قطر للتنمية استكمال الطلب التفصيلي للقرض، وإرفاق دراسة جدوى خاصة بالمشروع، والحصول على الترخيص الصناعي، وتقديم نسخ من حسابات المؤسسة المدققة عن الأعوام الثلاثة السابقة.

أما بنود وشروط القرض فتتلخص في إمكانية أن يصل مبلغ القرض المقدم من بنك قطر للتنمية للمشروع الصناعي إلى 80 % من قيمة المعدات الرئيسية شرط أن لا يتجاوز هذا المبلغ 60 % من القيمة الإجمالية للمشروع أو 10 % من رأس المال المدفوع واحتياطات البنك أيهما أقل. وحسب نوعية الاستثمار تمتد فترة الاستحقاق إلى 8 سنوات إذا كان المشروع جديداً وإلى 5 سنوات إذا كان المشروع قائماً بالفعل. وتصل فترة السماح إلى عامين بالنسبة للمشروع الجديد وإلى عام واحد بالنسبة للمشروع القائم. ويتم احتساب معدل الفائدة بنسبة 5 % سنويا. ويسدد كل ربع عام، وتحتسب الفائدة على أساس المبلغ المتبقي من القرض، بالإضافة إلى الرسوم والعمولات التي تشمل عمولة إقراض بواقع 0.5 % سنوياً ورسوم إدارة بواقع 0.5 % سنوياً.

لقاء العدد ...

"نشرة جويك" تحاور رئيس اللجنة التأسيسية لاتحاد مصنعي الأدوية

د. السليطي: نسعى لتحقيق الأمن القومي عبر التكامل في الصناعات الخليجية

يطمح رئيس اللجنة التأسيسية لاتحاد مصنعي الأدوية الخليجي الدكتور أحمد السليطي، مدير عام قطر فارما، بأن يصبح لصناعة الأدوية الخيوية جذورا عميقة في دول مجلس التعاون الخليجي وصولا إلى الاكتفاء الذاتي. وبعد إعلان الاتحاد وانتخاب لجنته التأسيسية وبدء اجتماعاتها، ينصب الاهتمام على مدى تحقيق هذا الاتحاد للأهداف التي أنشئ من أجلها وأبرزها تحقيق الأمن القومي بتحقيق التكامل والتنسيق في الصناعات الخليجية لتجنب تكرار الصناعات المماثلة وتقليل التنافس. إلى جانب إتاحة الفرصة لإعطاء الأولوية للصناعات الخليجية في الشراء الموحد.

د. أحمد السليطي
مدير عام قطر فارما

تحدث السليطي لنشرة "انسياب" فلفت إلى أن الاتحاد يهدف إلى الحث على الإبداع وتشجيع البحث العلمي بالإضافة إلى التدريب في المجالات كافة من تصنيع وتوزيع وتسويق وتشريع للقوانين الصيدلانية. والعمل على توحيد سياسات التسجيل للشركات والمنتجات في جميع دول مجلس التعاون وتبني سياسة التسجيل المركزي كبديل وحيد للتسجيل في الدول الخليجية.

ويطمح السليطي أن يحقق الاتحاد مستوى عالٍ من التنسيق بين أنشطة مصانع الأدوية صناعة وتسويقاً، وإقامة أقسام الأبحاث والتطوير في المصانع الكبيرة، ووضع لوائح تنظيمية تحكم هذا المجال الحيوي. وهنا نص الحوار..

ما الذي يشكله وجود الاتحاد لمصنعي الأدوية ورجال الأعمال؟

يشكل وجود اتحاد لمصنعي الأدوية ورجال الأعمال تنسيقا فعالا بين مصنعي الأدوية في دول الخليج، يخدم كلا من جودة الإنتاج والتسويق الدوائي.

ما هي الأهداف من تأسيس الاتحاد؟

إن الهدف الرئيس من فكرة تأسيس اتحاد مصنعي الأدوية الخليجي هو تحقيق الأمن القومي بتحقيق التكامل والتنسيق في الصناعات الخليجية لتجنب تكرار الصناعات المماثلة وتقليل التنافس. إلى جانب إتاحة الفرصة لإعطاء الأولوية للصناعات الخليجية في الشراء الموحد.

كما يهدف الاتحاد إلى الحث على الإبداع وتشجيع البحث العلمي بالإضافة إلى التدريب في المجالات كافة من تصنيع وتوزيع وتسويق وتشريع للقوانين الصيدلانية. والعمل على توحيد سياسات التسجيل للشركات والمنتجات في جميع دول مجلس التعاون وتبنى سياسة التسجيل المركزي كبديل وحيد للتسجيل في الدول الخليجية.

ومن الأهداف أيضاً العمل على تأسيس قاعدة بيانات معلوماتية شاملة للصناعات الخليجية، وتأسيس شراكات واتفاقات للتعاون المشترك مع الجامعات الخليجية لتبادل الخبرات لإثراء وتطوير البحث العلمي. إلى جانب الحث على تأسيس وإنشاء مركز تدريب وتعليم مهني موحد متخصص في الصناعات الدوائية، والعمل على توسعة الأسواق التصديرية وتعزيز تنافسها الخليجي للحد من العولمة.

كما يقوم الاتحاد بدور هام وفعال لتيسير الإجراءات والعمل على تقليل البيروقراطية الإدارية لتسهيل معاملات الشركات الخليجية في الدوائر الحكومية.

لماذا اختيرت دولة قطر مقرا مبدئيا للاتحاد؟

اختيرت دولة قطر مقرا مبدئيا للاتحاد لأن القوانين في الدولة تسمح بإنشاء اتحادات وجمعيات متخصصة حتى يتم إشهارها في قطر وكل دول المجلس، وأيضا لأن قطر تشهد نهضة في صناعة الدواء وبصورة مؤثرة.

ما هو مصدر تمويل ميزانية الاتحاد في العام الأول؟

سيكون مصدر التمويل من رسوم الاشتراكات من المصانع والمنتسبين.

من هم أهم أعضاء الاتحاد؟

من أهم أعضاء الاتحاد الدكتور أسعد الذكير، والدكتور طالب المسلمي، والسيد سعود النعيمي.

كيف تقيم اتجاه رجال الأعمال الصناعيين نحو صناعة الأدوية في الخليج؟

إنه اتجاه محمود شرط أن يكون العامل الأساسي هو جودة المنتج حيث أنه لا بد وأن يُنافس المنتج الخليجي بكفاءة المنتج العالمي.

كما يجب أن يطابق مكان التصنيع والمنتج آخر متطلبات GMP وFDA. وأن يتفهم رجال الأعمال متطلبات صناعة الأدوية المقبلون عليها ومدى قوة تسويقها.

هل توجد آليات لجذب رؤوس الأموال إلى صناعة الأدوية؟

هذا الأمر هو موضع بحث ودراسة.

هل يدعم الاتحاد البحوث في مجال صناعة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية؟

يجب أن يكون هناك تعاوناً مباشراً مع كليات الصيدلة في دول مجلس التعاون في مجال الأبحاث والتطوير لأنواع الأدوية المختلفة وسنعمل على تفعيله. كما أن من الأهداف الهامة لاتحاد مصنعي الأدوية هو تشجيع البحوث وحث الشركات على ضرورة إضافة قسم الأبحاث والتطوير وجذب الخبرات التي يستفاد منها لتطوير هذا القسم الحيوي لكل شركة.

ماذا سيستفيد رجل الأعمال الذي سينضم للاتحاد؟

هناك فوائد متعددة لانضمام رجل الأعمال إلى الاتحاد. أبرزها تجنب تكرار الصناعات المماثلة وتقليل التنافس. وإتاحة الفرصة لإعطاء الأولوية للصناعات الخليجية في الشراء الموحد. إلى جانب الحث على الإبداع وتشجيع البحث العلمي بالإضافة إلى التدريب وتشريع القوانين الصيدلانية. والعمل على توحيد سياسات التسجيل للشركات والمنتجات في جميع دول مجلس التعاون وتبني سياسة التسجيل المركزي كبديل وحيد للتسجيل في الدول الخليجية.

إضافة إلى العمل على تأسيس قاعدة بيانات معلوماتية شاملة للصناعات الخليجية الدوائية. وتأسيس شراكات واتفاقات للتعاون المشترك مع الجامعات الخليجية لتبادل الخبرات لإثراء وتطوير البحث العلمي والحث على تأسيس وإنشاء مركز تدريب وتعليم مهني موحد متخصص في الصناعات الدوائية. إلى جانب توسعة الأسواق التصديرية وتعزيز تنافسها الخليجي للحد من العولمة. كما سيقوم الاتحاد بدور هام وفعال لتيسير الإجراءات والعمل على تقليل البيروقراطية الإدارية لتسهيل المعاملات للشركات الخليجية في الدوائر الحكومية.

هل الانضمام للاتحاد إجباري أم اختياري؟

الانضمام للاتحاد اختياري.

ما هي تطلعاتكم وطموحاتكم المستقبلية من قيام الاتحاد؟

نطمح بأن يصبح لهذه الصناعة الحيوية جذورا عميقة في دول مجلس التعاون الخليجي وصولا إلى الاكتفاء الذاتي. وأن نحقق مستوى عالٍ من التنسيق بين أنشطة مصانع الأدوية صناعة وتسويقاً. وإقامة أقسام الأبحاث والتطوير في المصانع الكبيرة. ووضع لوائح تنظيمية تحكم هذا المجال الحيوي. كما أتطلع إلى التحديث المستمر لمصانع الأدوية والماكينات وأجهزة التحاليل والأبحاث والرقابة لما لها من أثر بالغ على مستوى جودة المنتج لمواكبة التطور المتلاحق لصناعة الدواء.

اللجنة التأسيسية

الدكتور أحمد السليطي
(قطر فارما- قطر)
رئيساً

الأعضاء

الدكتور أسعد الذكير
(شركة مصنع الحاليل الطبية المحدودة- السعودية)

الدكتور طالب المسلمي
(عمان فارما- عمان)

سعود النعيمي
(جلفار- الإمارات)

محمود جمجوم
(شركة جمجوم فارما - السعودية)

الدور التنموي لمدن المعرفة

مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة نموذجا

د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي
أستاذ اقتصاد وخبير تعاون دولي

شهد موضوع إنشاء مدن المعرفة اهتماماً متصاعداً خلال العقدين الآخرين من القرن الماضي، وبدأ ظهور مدن المعرفة يتصاعد بصورة ملحوظة في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين، وذلك لأهميتها في دفع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي لأي دولة ودورها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة فرص الاستخدام في قطاع الاتصالات وتقنيات المعلومات، علاوة عن الدور الذي أخذت تلعبه الصناعات المعرفية في الاقتصاد العالمي بوصفها قاطرة الصناعات التحويلية، والعنصر الديناميكي في تعظيم القيمة المضافة للقطاع الصناعي.

وترتكز الصناعات المعرفية على كفاءة العنصر البشري واستخدام العقل للاختراع والتطوير في هذه الصناعة أكثر من الاعتماد على المواد الخام، وتدخل هذه الصناعة في قطاعات كثيرة مثل صناعة الاتصالات وتقنيات المعلومات وهندسة الإلكترونيات والبرمجيات وغيرها.

وقد نجحت العديد من دول منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي خصوصاً الدول الاسكندنافية كالسويد والنرويج وفنلندا خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي في بناء مدن المعرفة الاقتصادية التي ساهمت في إضافة موارد اقتصادية جديدة لها من خلال بناء الصناعات المعرفية التي أخذت تشكل مصدراً مهما في دخلها القومي، وساهمت في خلق فرص عمل كبيرة للشباب في مختلف الميادين المعرفية.

وقد حذت بعض دول جنوب شرق آسيا حذو الدول المتقدمة صناعياً عندما وضعت رؤيتها الاقتصادية للأعوام العشرين القادمة بالاستناد على الدخول في الصناعات المعرفية التي كانت حكراً على الدول المتقدمة صناعياً. فقد وضعت سنغافورة رؤيتها الاقتصادية في عام 1991على أن تكون جزيرة ذكية تصنف ضمن أكثر دول العالم تقدماً، وتملك أفضل بنية معلوماتية تحتية، وأن اقتصادها سيصبح مرتكزاً على المعرفة، حيث وضعت أهم البرامج الاقتصادية لدعم صناعات الإلكترونيات والصناعات الكيماوية وصناعة التقنية الحيوية، والاتصالات.

ووضعت ماليزيا البلد المسلم الذي شهد نهضة اقتصادية متميزة في عام 1996 إستراتيجيتها لتحول الصناعة فيها من مرحلة الاعتماد على التجميع فقط إلى مرحلة تنفيذ جميع العمليات في سلسلة القيمة الصناعية، ومن تشغيل المشاريع الصناعية بصورة منعزلة نسبياً إلى تشغيلها ضمن مجمعات صناعية عنقودية تستفيد من بعضها البعض، وفي سبيل ذلك أطلقت ماليزيا برنامجين كبيرين لتحقيق هذه الأهداف هما : برنامج المشاريع الصناعية، وبرنامج المجمعات الصناعية الذي يعطي قيمة مضافة للسلع والمنتجات الماليزية.

كما وضعت الحكومة في جمهورية كوريا الجنوبية في عام 1997 رؤيتها للبلاد التي تشير إلى أن مجتمعها سيصبح مجتمعاً معرفياً مبدعاً، يعيش أرقى أساليب الحياة ويدير أقتصاداً تنافسياً، ووضعت الحكومة أهدافها المتمثلة في بناء البنية التحتية لقطاع المعلومات وتعزيز الشفافية والإنتاجية في القطاعين العام والخاص، علاوة على تسهيل تأسيس الأعمال من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وإدراكا لأهمية الاقتصاد والمعرفة اللذين أصبحا أهم مؤشر يدل على تقدم الأمم ورقيها وتطور جاء إنشاء مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة وبتكلفة بلغت 7 مليارات دولار في عام 2007، وتعد هذه المدينة إحدى الآليات العملية لتنفيذ أهداف الخطط والإستراتيجيات فيما يتعلق بمناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية، وتوفير الإطار المناسب والقاعدة الرئيسة للصناعات المعرفية.وتهدف مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة إلى أن تكون جهة داعمة ومساندة للصناعات المعرفية في المملكة خلال

الدور التنموي لمدن المعرفة

المرحلة القادمة، حيث تسعى إلى استقطاب عدد من المؤسسات التعليمية (جامعات ومدارس) فضلاً عن المعاهد التدريبية ومراكز الأبحاث.

وسوف تتركز الاستثمارات في مدينة المعرفة على أربعة محاور رئيسية من أهمها تطوير قاعدة تعليمية تتماشى مع الأهداف التي وضعت في استراتيجية المدينة المنورة وخلق قاعدة مصرفية إسلامية وربطها بأسس تعليمية، وتطوير متوازن لجميع العناصر التي تخلق مجتمعاً متكاملاً من جميع الجوانب السكنية والخدمية والعمل على التطوير السكني والمراكز التجارية وإيجاد مركز أعمال في المدينة يضم كافة القطاعات الخدمية، علاوة على وجود خدمات مدعومة بشبكة ذكية تستخدم الإنترنت والاتصالات المتقدمة.

وتتألف مدينة المعرفة الاقتصادية من عناصر رئيسة تتضمن مجمع طيبة للتقنية والاقتصاد المعرفي، كليات تقنية وإدارية، منتزه أرض السيرة، ومتحفاً تفاعلياً للسيرة النبوية، ومركز دراسات الحضارة الإسلامية ومجمعاً للدراسات الطبية والعلوم الحيوية والخدمات الصحية، ومركزا متكاملا للأعمال، ومناطق سكنية تتضمن عمائر وفللا وشققا فندقية، محطة للمسافرين عبر قطارات السكة الحديدية والطرق البرية، ومجمعات تجارية تقدم أحدث خدمات التسويق، ومسجد الملك عبد العزيز.

وسوف يستغرق تنفيذ مشروع مدينة المعرفة الاقتصادية وفقاً للخطة الموضوعة خمس عشرة سنة، وسينفذ على أربع مراحل، حيث بدأت المرحلة الأولى في العام 2010 وتستغرق 30 شهراً وتتمثل بتطوير البنية التحتية لنصف المدينة المتمثل في المنطقة الشمالية.

ونظراً لأهمية القطاع المعرفي في مدينة المعرفة، فقد تم إنشاء ديوان المعرفة الذي يعتبر أول مبنى قائم في المدينة متخصص باستضافة الملتقيات والمنتديات والمؤتمرات والندوات المعرفية في الميادين الاقتصادية والثقافية والتدريبية. كما تم تأسيس معهد المدينة للقيادة والريادة كأول مؤسسة معرفية قائمة في مدينة المعرفة الاقتصادية وذلك بقصد تطوير الكوادر القيادية والإدارية وشباب الأعمال في العالم الإسلامي، علاوة على توفير الفرصة لتقديم قيم معرفية وتوطيد أواصر العلاقات بين الإداريين والقياديين في العالم الإسلامي.

ومن المؤمل أن تسهم مدينة المعرفة الاقتصادية التي تجمع بين مفاهيم المدينة الرقمية التي أرستها "شركة أنتل" والمدينة الذكية "لشركة سيسكو" وجبهة الإنترنت "لشركة مايكروسوفت" في توفير 20 ألف فرصة عمل للشباب في مراكزها العلمية والطبية والتكنولوجية ومركزها لأبحاث الحضارة الإسلامية، واستقطاب سكان يتوقع أن يصل عددهم إلى 150 ألف نسمة على مساحة إجمالية تبلغ 4.8 مليون متر مربع، واستيعاب ما يناهز 30 ألف زائر في مساكن عالمية.

وصفوة القول أن مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة سوف تسهم في الأجل الطويل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل عن مليار دولار سنوياً، يعاد ضخها في اقتصاد المدينة المنورة بشكل عام، المسألة التي تقود إلى إيجاد فرص عمل جديدة ووظائف ذات عائد ودخل أعلى من المستوى الحالي لأنها ستكون متخصصة في التقنية، والتعليم، والطب، والأعمال التجارية. ويرفع ذلك حجم الدخل ويسهم في زيادة الاستثمارات لأصحاب المداخيل المرتفعة الذين سيدخلون في استثمارات متعددة تخلق أثراً إيجابياً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للمدينة المنورة.

صناعة المعدات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية في دول مجلس التعاون.. ريادة المستقبل

ممدوح علي هبرة

مستشار اقتصادي- جويك

habra@goic.org.qa

تعد صناعة المعدات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية صناعة معرفية في معظمها حيث تحتاج إلى خبرات فنية عالية المستوى، وإلى استخدام تقنيات متطورة خصوصاً في مجال صناعة الإلكترونيات وبشكل يفوق غيرها من الصناعات. وتعتبر هذه الصناعات حديثة العهد نسبياً في دول مجلس التعاون، إلا أنها شهدت نمواً ملحوظاً خلال السنوات القليلة الماضية، مدفوعة بمجمل التطورات التي شهدتها المنطقة الخليجية، ومعدلات النمو المرتفعة التي حصلت فيها قبيل فترة الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 والتي استطاعت المنطقة التعافي منها تدريجياً ليشهد عام 2010 عودة الانتعاش الاقتصادي، حيث استطاع الاقتصاد الوطني في معظم دول المجلس العودة إلى تحقيق معدلات نمو عالية. وقد رافق تلك التطورات وتسارع وتيرة النمو خلال تلك الفترة إجراء تحسينات ملموسة في مجال الشبكات العامة للاتصالات، وتزايد هائل في عدد مستخدمي الهواتف النقالة، وأجهزة نقل المعلومات، والتوسع في انتشار شبكة الإنترنت. كما أدى ارتفاع عدد السكان وما رافقه من زيادة مستوى الدخل، وتحسن مستوى المعيشة، وازدياد وتيرة النمو الاقتصادي إلى إقامة العديد من الوحدات والمجمعات والمدن السكنية والتجارية والصناعية والاقتصادية، مما زاد من الطلب على الأدوات والمعدات الكهربائية والإلكترونية. كما أنه من المتوقع تسارع نمو الطلب على هذه المنتجات وإنشاء المزيد من المصانع العاملة في هذا المجال نتيجة تنفيذ مشروع شبكة الربط الكهربائية الخليجية.

وعلى الرغم من وجود بعض المعوقات التي واجهت قيام صناعات كهربائية وإلكترونية على نطاق واسع في المنطقة الخليجية بسبب احتياج معظم هذه الصناعات إلى توفر تقنيات متطورة، وعمالة فنية ماهرة، ومراكز بحث علمي رفيعة المستوى، إلا أن منطقة الخليج عاقدة العزم على ولوج هذه الصناعات وذلك بما تمتلكه من رأس المال ومن سوق استهلاكي واسع ذي مقدرة شرائية عالية. كما أن هناك العديد من الكوادر الوطنية المؤهلة التي تستطيع ريادة هذه الصناعات والإبداع فيها ووجود عدد من مراكز البحث والتطوير التي يمكن تفعيل دورها ودعمها ومساندتها بشتى الوسائل المادية والبشرية الممكنة كي تستطيع تأدية دورها بالشكل المطلوب.

وتضم صناعة الأدوات والمعدات الكهربائية والإلكترونية الخليجية طيفاً واسعاً من المنتجات، نذكر منها: لوحات التوزيع والتحكم والمراقبة، والمفاتيح، والقواطع، والمحولات، والمولدات والعدادات الكهربائية، والبطاريات الجافة والسائلة، والأسلاك والكابلات ومستلزماتها، وصناعة الأجهزة الكهربائية المنزلية، ومعدات الإضاءة، والمكثفات والمقاومات الكهربائية. كما تضم عددا من الصناعات الإلكترونية مثل معدات وأجهزة الاتصالات، والحاسبات الآلية ولوازمها، والأقراص المغنطة، وأجهزة الاستقبال والإرسال والهاتف والتلفزيون وغيرها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن معظم الصناعات الإلكترونية تحتاج إلى المعرفة، وهي بذلك تعتبر ركيزة أساسية نحو صناعات المستقبل، حيث تلعب المعلومات والابتكارات العلمية والمعرفية دوراً مهماً وفاعلاً في صياغة وتكوين وتشكيل هذا الاقتصاد. وعلى هذا الأساس يمكن التنبؤ بحصول تحولات بنيوية في هيكل الاقتصادات القائمة، تمتد آثارها وتفاعلاتها لتشمل مجمل النواحي الاجتماعية والمعيشية والسياسية. وستشمل هذه التطورات في مجال الصناعة على سبيل المثال: تقنيات الإلكترونيات والحواسيب، وأجهزة ومعدات الاتصال الإلكترونية، وصناعة البرمجيات المتطورة ذات اللغات الجديدة الأكثر قدرة وكفاءة، وصناعة أشباه الموصلات، وتقنيات المواد البديلة التي باستطاعتها إنتاج سلع أكثر كفاءة وأصغر حجماً، وأقل وزناً، وأرخص ثمناً، وأكثر نفعاً، مثل المجموعات المتميزة والمترابطة فائقة الدقة كاللدائن المصممة هندسياً، والخزفيات المتطورة، والمواد المركبة التي يتم عليها تحول في التصميم الهندسي لتحقيق أعلى درجات التحكم في تصميم المادة المركبة، إضافة إلى الصناعات المتعلقة بالدواء والبيئة، والتطبيقات الصناعية للتقنية الحيوية، والطاقة المتجددة.

ومن المؤكد أن انتشار هذه الصناعات المبتكرة سيؤدي إلى إعادة هيكلة وتركيب القطاع الصناعي نتيجة التحول في أنظمة وتقنيات الإنتاج، والإدارة الصناعية، وتنظيم العمل، وإلى مرونة كبيرة في الإنتاج، حيث يتم إنتاج منتجات متعددة ومختلفة في الآلة نفسها. كما ستؤدي إلى تخفيض كلفة الإنتاج، وإلى تأثر السوق العالمي بانخفاض الطلب على المواد الخام التقليدية وذلك على حساب المواد الجديدة والمبتكرة.

ويستدل من تحليل التطورات التي شهدتها صناعة المعدات والأدوات الكهربائية والإلكترونية الخليجية إلى أن عدد المصانع العاملة في هذا المجال قد بلغ عام 2010 نحو 514 مصنعاً، هذا إلى جانب وجود عدد كبير من التراخيص الصناعية المتوقع إنجاز معظمها، وعندها ستشكل هذه المشروعات الجديدة إضافة مهمة للصناعة الخليجية. وتجدر الإشارة إلى أن معظم المصانع العاملة في العام 2010 تركزت في الإمارات التي حازت

على نسبة 39.3 % من إجمالي المصانع العاملة في دول المجلس ضمن هذا القطاع، تلتها السعودية بنسبة 35.4 % ثم عمان في المركز الثالث بنسبة 11.7 % ثم البحرين بنسبة 5.4 % فالكويت بنسبة 4.7 % وأخيراً قطر بنسبة 3.5 %. وبلغت الكلفة الاستثمارية للمصانع العاملة في هذا القطاع في دول المجلس كافة حوالي 5.1 مليارات دولار، وبمتوسط استثمار قدره حوالي 10 ملايين دولار للمصنع الواحد. لذا تغلب على هذه الصناعات صفة الصناعات المتوسطة والكبيرة، وذلك ما عدا الإمارات التي تغلب عليها صفة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ متوسط استثمار المصنع الواحد قرابة 2 مليون دولار فقط، وذلك مقابل 17.6 مليون دولار في السعودية التي حازت المركز الأول باستثمارات بلغت قرابة 63.5 % من إجمالي الاستثمارات الخليجية في هذا القطاع، تلتها عمان بنسبة 15.0 % ثم الإمارات بنسبة 7.9 % فالكويت بنسبة 6.6 % ثم البحرين بنسبة 4 % ثم قطر بنسبة 2.9 %.

أما من حيث متوسط الاستثمار في المصنع الواحد فقد جاءت الكويت في المركز الثاني بعد السعودية بمتوسط قدره 13.9 مليون دولار، تلتها عمان بمتوسط بلغ 12.7 مليون دولار، ثم قطر بمتوسط بلغ 8.2 مليون قطر فالبحرين بمتوسط بلغ نحو 7.3 مليون دولار، وأخيراً الإمارات بمتوسط يقارب 2 مليون دولار فقط.

ومن حيث حجم العمالة فقد استوعبت هذه الصناعات قرابة 52.6 ألف عامل، كان نصيب السعودية منها نحو 58 % منها، تلتها الإمارات بنسبة 22 %، وتوزعت النسبة الباقية وقدرها 20 % على بقية دول المجلس بأرقام متفاوتة.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن صناعة الأسلاك والكابلات ولوازمها في دول المجلس قد حازت على المركز الأول من حيث الاستثمارات في هذا القطاع، حيث بلغت أكثر من 1.8 مليار دولار أميركي شكلت نحو 36.6 % من إجمالي الاستثمارات الخليجية في هذا النشاط. وتقدر الطاقة الإنتاجية لهذه المادة في دول المجلس بنحو مليون طن، تم تسويق قسم كبير منها في الأسواق المحلية وتم تصدير الباقي والذي بلغت قيمته عام 2009 نحو 1.3 مليار دولار. كما حازت صناعة معدات الإضاءة الكهربائية بما فيها اللمبات على المركز الأول من حيث عدد العاملين حيث استوعبت أكثر من 11.8 ألف مشتغل شكلت نحو 22.5 % من إجمالي عدد العاملين في هذا النشاط. كما أن صناعة معدات الإضاءة الكهربائية قد استأثرت بالمركز الأول من حيث عدد المصانع العاملة حيث بلغ عددها 160 مصنعاً، شكلت أكثر من 31 % من إجمالي عدد المصانع العاملة في هذا النشاط، تلتها من حيث عدد المصانع صناعة معدات كهربائية أخرى بعدد 122 مصنعاً، ثم صناعة الأجهزة الكهربائية المنزلية بعدد 87 مصنعاً، ثم بقية الأنشطة الصناعية بعدد يقل عن ذلك.

ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن حجم السوق الخليجي للمنتجات الكهربائية والإلكترونية يعد سوقاً استهلاكياً كبيراً جداً، حيث قدر عام 2009 بنحو 32.4 مليار دولار، أسهمت الصناعات الوطنية بنحو 15 % من هذه القيمة، وتم توفير النسبة الباقية عن طريق الاستيراد والذي بلغ عام 2009 نحو 35.9 مليار دولار مقابل 7.9 مليارات دولار قيمة الصادرات وإعادة الصادرات، وبذلك فقد بلغت قيمة صافي الواردات نحو 28 مليار دولار. ومن المتوقع أن ينمو هذا السوق بمعدل 6 % سنوياً ليصل إلى أكثر من 61 مليار دولار بحلول عام 2020.

ومن حيث التركيب السلعي للواردات فقد حازت الأجهزة الكهربائية للبرق والهاتف المركز الأول بقيمة بلغت نحو 7.3 مليارات دولار، تلتها المحركات والمولدات الكهربائية بقيمة 5.4 مليارات دولار، ثم الحواسيب والآلات الكاتبة وآلات النسخ بقيمة 5.1 مليار دولار ثم بقية المواد. وفي نطاق الصادرات وإعادة الصادرات فقد حازت الأجهزة الكهربائية للبرق والهاتف المركز الأول بقيمة 2.2 مليار دولار، تلتها الحواسيب والآلات الكاتبة وآلات النسخ بقيمة 1.5 مليار دولار ثم الأسلاك والكابلات والأقطاب بقيمة 1.3 مليار دولار.

ويعتبر السوق السعودي من أكبر الأسواق الخليجية استهلاكاً للمنتجات الكهربائية والإلكترونية حيث حاز على قرابة 40.7 % من إجمالي قيمة استهلاك دول مجلس التعاون للعام 2009، تلته الإمارات بنسبة 29.3 % فقطر بنسبة 14.8 %. وتوزعت النسبة الباقية وقدرها 15.2 % بين باقي دول المجلس.

أما من حيث مستوى الاستهلاك الفردي من المنتجات الكهربائية والإلكترونية فقد جاءت قطر في المركز الأول باستهلاك قدره 2928 دولاراً للفرد الواحد، مما يشير إلى وجود حالة من الازدهار والنمو الاقتصادي لديها بشكل ملحوظ، تلتها الإمارات بمتوسط قدره 1863 دولاراً فالبحرين بمتوسط 1015 دولاراً، فبقية دول المجلس بمتوسطات تقل عن ذلك.

ويستدل من هذه التحليلات إلى أهمية الصناعات الكهربائية والإلكترونية في دول مجلس التعاون من الناحية الاقتصادية، حيث يتصف السوق الخليجي الاستهلاكي لمنتجات هذه الصناعات بكونه كبيراً جداً، ويعتمد في معظمه على الواردات حيث أسهمت المنتجات الوطنية بحوالي 15 % فقط من حجم هذا السوق، وهذا يفسح المجال واسعا لإقامة الكثير من المشاريع الصناعية الواعدة في هذا القطاع. فضلاً على أن هذه الصناعات وما سيستجد منها من صناعات متطورة تعتمد على التقنيات الحديثة والمعرفة، تشكل الأساس الارتكازي لصناعات المستقبل القائمة على العلم والمعرفة والمعلومات، كما أنها تشكل حافزاً لدول المجلس لتطوير وتأهيل كوادرها الفنية لقيادة وريادة هذه الصناعات، وتطوير مراكز البحث العلمي لديها نحو الأفضل، أملاً في الانتقال بالصناعة الخليجية نحو آفاق جديدة أكثر تطوراً ومردوداً.

واردات وصادرات وإعادة صادرات وصافي واردات دول المجلس من المنتجات الكهربائية والإلكترونية عام 2009 بالمليون دولار

المنتجات	الواردات	الصادرات وإعادة الصادرات	صافي الواردات
آلات كاتبة وحاسبة ولوازمها	5116	1493	3623
محركات ومولدات كهربائية	5383	601	4782
مغناطيسيات كهربائية ومدخرات	738	227	511
عدد وآلات وأجهزة كهربائية	2181	460	1721
أجهزة كهربائية للبرق والهاتف	7251	2175	5076
مسجلات وأسطوانات ولوازمها	900	178	722
أجهزة إرسال واستقبال	3956	848	3108
مكثفات ومقاومات كهربائية	103	29	74
أجهزة لوصل أو قطع أو تقسيم الدوائر الكهربائية	4604	295	4309
لمبات وأنابيب وصمامات كهربائية	929	234	695
أسلاك وكابلات معزولة وأقطاب	4715	1320	3395
الإجمالي	35876	7859	28017

المصدر: إدارة المعلومات الصناعية، جويك

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض..
دور حيوي ومتنوع في الاقتصاد السعودي

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض هي بيت رجال الأعمال في العاصمة السعودية ومنبرهم ولسان حالهم. لهذا تستقطب أنشطة وفعاليات يومية واسعة على النطاقين المحلي والدولي. ومن ضمنها مؤتمرات وندوات، وزيارات لوفود أجنبية، ولقاءات بين مسؤولين من داخل المملكة العربية السعودية وخارجها مع رجال الأعمال السعوديين. الغرفة باختصار هي مقصد أصحاب القرار الاقتصادي في الداخل والخارج، وملتقى الخبراء والمتخصصين في كل شأن من شؤون الاقتصاد الوطني والدولي باعتبارها ملتقى رجال الأعمال.

مقصد أصحاب القرار في الداخل والخارج

أنشئت الغرفة التجارية الصناعية بالرياض بهدف دعم ورعاية القطاع الخاص في منطقة الرياض، طبقا لما حدده نظام الغرف التجارية الصناعية السعودية. وقد جاء إنشاء الغرفة في الوقت الذي كانت مدينة الرياض تتجه فيه إلى إحداث نهضة شاملة في الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والمقاولات والخدمات كافة، لتكون من أهم المراكز الرئيسية لجذب الاستثمارات في المملكة.

ومن جهة أخرى تحتل الغرفة التجارية الصناعية بالرياض موقعا متميزا في دائرة النشاط الاقتصادي وذلك لعدة أسباب منها وجودها في عاصمة البلاد بثقلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي مما يجعلها قريبة من مصادر صنع القرار. إضافة إلى توافر أكبر عدد من المنشآت في الرياض على مستوى مناطق المملكة. وتزايد دور القطاع الخاص في تنفيذ برامج التنمية وقد ترتب على ذلك زيادة أهمية الغرفة باعتبارها تضم في عضويتها أكبر عدد من المنتسبين من منشآت القطاع الخاص. إلى جانب اتساع أنشطة العمل الخيري وإسهام الغرفة في إنشاء ودعم لجانه وجمعياته ومراكزه.

موقع متميز في عاصمة المملكة بثقلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي

خدمات غرفة الرياض

تقوم الغرفة التجارية الصناعية بالرياض بتقديم مجموعة متكاملة من الخدمات في ثلاثة اتجاهات رئيسية تتمثل في خدمات للاقتصاد الوطني وللقطاع الخاص وللمجتمع المحلي. ومن أهم الأنشطة والخدمات التي تقدمها الغرفة:

التدريب

إيمانا من الغرفة التجارية الصناعية بالرياض بأهمية التدريب والتأهيل لإحداث طفرة حقيقية للقطاع الخاص ودعم إمكاناته وتوجهات الدولة في مواجهة تحديات المستقبل ومتطلبات التنمية، حرصت الغرفة على أن تكون لها مساهمة فعالة وملموسة في تشجيع الشباب السعودي على الانخراط والعمل في القطاع الخاص للمساهمة بشكل أكبر في عملية التنمية البشرية وتوطين الوظائف. بالإضافة إلى تقديم نشاطات تدريبية موجهة للتطوير المستمر لمهارات العاملين بالقطاع الخاص.

دعم الشباب السعودي وتطوير مهاراتهم لدخول القطاع الخاص

ومن أنشطة التدريب التي تقدمها الغرفة التجارية الصناعية بالرياض الدبلومات المهنية المتخصصة (مدتها عام دراسي كامل)، وقد

حققت نجاحاً متميزاً في أوساط بيئة العمل بالقطاع الخاص، لمساهمتها في إعداد كوادر وطنية عالية التخصص حيث أن اقترانها بالجانب التطبيقي ساعدها في تلمس احتياجات المنشآت السعودية وسد الفجوة في الموارد البشرية المؤهلة للعمل في هذا القطاع. ومن الدبلومات المهنية التي تمنحها الغرفة دبلوم إدارة منشآت الأعمال، ودبلوم إدارة الموارد البشرية، ودبلوم التسويق والمبيعات، ودبلوم إدارة الأعمال المصرفية والاستثمار، ودبلوم إدارة العقار.

وتعد البرامج التأهيلية للعاملين في القطاع الخاص من ضمن الأنشطة التدريبية للغرفة التجارية الصناعية بالرياض، وتقوم بتأهيل الشباب السعودي تمهيداً لتوظيفهم في منشآت القطاع الخاص وتستمر لمدة تتراوح من شهرين إلى ثلاثة أشهر.

هذا إلى جانب البرامج التطويرية الموجهة للعاملين في القطاع الخاص على اختلاف تخصصاتهم وذلك لاطلاعهم على المستجدات العملية وتطبيقاتها في بيئة الأعمال بصورة تحقق لهم الاستقرار في وظائفهم. وهي برامج تدريبية قصيرة تتراوح مدتها بين 3 و10 أيام.

مركز المنتجات الوطنية

أولت الغرفة التجارية الصناعية بالرياض أهمية قصوى للمنتجات السعودية الوطنية، وحملت على عاتقها مهمة رعاية تلك المنتجات وتسويقها بمختلف أشكالها وأنواعها. وقد قامت الغرفة في هذا الصدد بإنشاء مركز دائم للمنتجات الصناعية السعودية مما يشكل حافزاً مشجعاً لهذه المنتجات للإسهام في تعزيز الاقتصاد الوطني وتوفير سلع وطنية تلبي حاجة السوق المحلية، وتصدر الفائض من الإنتاج السعودي المشهود له بالجودة العالية للأسواق الإقليمية والعربية والعالمية في إطار إستراتيجية المملكة في تنويع مصادر الدخل والاستناد على الصناعة الوطنية كقاطرة للاقتصاد الوطني.

من أبرز أهدافها تسويق المنتجات السعودية محلياً وعالمياً

ويشكل مركز المنتجات الوطنية داعماً أساسياً في التعريف بالمنتجات الوطنية ذات الجودة العالية وجعلها منتجات عالمية تغزو الأسواق الإقليمية والعالمية عن طريق التسويق لها بشتى الطرق ومختلف الوسائل، بهدف إعلاء قيمة المنتج الوطني لدى المستهلك المحلي.

إصدارات الغرفة

تصدر الغرفة التجارية الصناعية بالرياض مطبوعات متنوعة حول مختلف الأنشطة الاقتصادية والصناعية في السعودية. كما توفر خدمة الدفع الإلكتروني لجميع مطبوعات الغرفة من إصداراتها من الكتب والبحوث والدراسات والأدلة التجارية المختلفة المتوفرة على موقع "الغرفة أون لاين" لمنتسبي الغرفة كافة ولغيرهم من الباحثين والأكاديميين والمستثمرين من داخل المملكة وخارجها. ومن إصدارات الغرفة دليل مصطلحات المستهلك، ودليل الصيدليات وشركات الدواء، ودليل المكاتب الاستشارية والهندسية، ودليل المصانع السعودية المصدرة، والمؤشرات الإحصائية لقطاع الصناعة، ودراسة المدن الاقتصادية الجديدة في المملكة.

إصدارات للغرفة في شؤون وشجون الاقتصاد

مركز معارض الرياض الدولي

مركز معارض الرياض الدولي هو منشأة تابعة للغرفة التجارية الصناعية بالرياض والتي قامت بإنشائه كمقر لإقامة المعارض التجارية المحلية والدولية والمؤتمرات ومختلف الفعاليات الاقتصادية. يقع مركز معارض الرياض الدولي على طريق الملك عبد الله بن عبد العزيز على بعد 15 دقيقة من مطار الملك خالد الدولي. وتبلغ مساحته 189 ألف متر مربع. ويعتبر أحد معالم الرياض المميزة. ويضم صالات عرض، وقاعة لكبار الشخصيات، ومركزاً للمؤتمرات، ومركزاً للأعمال، ومركزاً إعلامياً.

مركز المنتجات الوطنية
National Products Center

اليوم المفتوح

خدمة جديدة أطلقتها الغرفة التجارية الصناعية بالرياض للتواصل مع فعاليات المجتمع المختلفة، والتعريف بدور الغرفة بوصفها إحدى مؤسسات المجتمع المدني التي تنهض بدور اجتماعي حيوي وتسهم بفعالية في تطوره إلى جانب دورها الرئيس في خدمة القطاع الخاص وتذليل العقبات التي تواجه الصناعة الوطنية.

ويأتي "اليوم المفتوح" تواصلاً مع المشتركين والمراجعين في مختلف القطاعات الاقتصادية والمجالات الخدمية. ويتضمن هذا اليوم كلمة المدير العام للمعلومات والبحوث، وعرض فيلم عن الغرفة، ولقاءً مع الأمين العام، وجولة في إدارات الغرفة المختلفة.

حاضنة الأعمال

تعتبر الحاضنة منظومة صغيرة من الأنشطة، تدار بواسطة هيكل إداري صغير، وتوفر مكاتب مجهزة للمحتضنين لتسهيل أعمالهم الإدارية. وتقدم دورات تدريبية وورش عمل متخصصة، بالإضافة إلى خدمات الدعم التمويلي والتسويقي. وقد طوعت هذه الرعاية لمساعدة ملاك المشروعات الصغيرة الملتحقين بالحاضنة في مرحلة البدء، لخفض الأعباء المادية الواقعة على عاتق المبادر وتقليل مخاطر الفشل لهذه المشروعات مما يعني أن الحاضنة تقوم بتقديم أوجه الدعم كافة للمبادرين لبدء مشروعاتهم الخاصة عندما لا يكون لديهم سوى فكرة إبداعية لمشروع جديد، ولديهم الجدية المطلوبة، وتحويل أفكار الشباب إلى مشاريع حقيقية ومنتجات يمكن تسويقها.

خفض الأعباء المادية وتقليل المخاطر في بداية المشروعات

الفرع النسائي

اهتماما من الغرفة التجارية الصناعية بالرياض بخدمات قطاع سيدات الأعمال، ودعما لجهودهن في إحداث التنمية الوطنية، فقد بادرت الغرفة إلى إنشاء الفرع النسائي في العام 2004، وذلك بهدف السعي إلى تحسين بيئة العمل المتاحة أمام سيدات الأعمال في الرياض، وإتاحة المزيد من فرص العمل والاستثمار، ودراسة المشكلات والمعوقات التي تعترض تطور خدمات قطاع الأعمال النسائي، خصوصا أن حجم السجلات التجارية لسيدات الأعمال في الرياض يصل إلى 34 % من الحجم الكلي للنشاط النسائي في المملكة، حيث يقدر عدد المنشآت التي تديرها سيدات الأعمال المنتسبات للفرع بأكثر من 3 آلاف منتسبة يزاولن أكثر من 7800 نشاط تجاري وصناعي وخدمي.

٣٤ ٪ حجم السجلات التجارية لسيدات الأعمال في الرياض

مذكرة تفاهم بين "جويك" ومعهد KIET لتبادل الخبرات في المجال الصناعي

وقعت "جويك" مذكرة تفاهم مع المعهد الكوري للاقتصادات الصناعية والتجارة KIET، لوضع إطار للعمل بهدف تسهيل التعاون والتنسيق وخلق إستراتيجية تعاون بين الطرفين.

واتفقت "جويك" مع الوفد الكوري على عمل دراسات مشتركة في المواضيع التي تتعلق بالاقتصاد وتنمية الصناعة، إضافة إلى مشاركة الطرفين في عمل الندوات في القضايا ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتنمية الصناعية. كما جرى الاتفاق أيضا على تبادل الخبرات بهدف الترويج للتبادل الأكاديمي، والاستفادة من الخبرات المتاحة لدى كل جانب لتعزيز القدرات في البناء المؤسسي.

يذكر أن المعهد الكوري للاقتصادات الصناعية والتجارة KIET تأسس عام 1976 باسم المؤسسة الكورية لدراسات الشرق الأوسط، ثم تطور وتوسع ليصبح باسمه الحالي. ومهمته توفير المعلومة والاستشارة في السياسات الصناعية والتجارية للحكومة الكورية وللقطاع الخاص أيضاً، بهدف المساهمة في تحفيز الإنتاج والمنافسة.

إعلان اتحاد مصنعي الأدوية والمستلزمات الطبية في الخليج واليمن واختيار قطر مقرا

أعلن عن إطلاق اتحاد مصنعي الأدوية والمستلزمات الطبية في دول الخليج العربية وجمهورية اليمن، خلال الاجتماع التحضيري الأول لتأسيس الاتحاد، حيث انتخب الحاضرون اللجنة التأسيسية للاتحاد وضمت الدكتور أحمد السليطي (قطر فارما- دولة قطر) رئيساً وكل من الدكتور أسعد الذكير (شركة مصنع المحاليل الطبية المحدودة- المملكة العربية السعودية) والدكتور طالب المسلمي (عمان فارما- سلطنة عمان) وسعود النعيمي (جلفار- الإمارات العربية المتحدة) ومحمود جمجوم (شركة جمجوم فارما- المملكة العربية السعودية) أعضاءً.

وحضر الاجتماع الذي احتضنته "جويك" في مقرها في الدوحة، الأمين العام للمنظمة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل والأمين العام المساعد لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات في المنظمة الأستاذ أ

حمد ضيف والأمين العام المساعد لقطاع المشروعات الصناعية الأستاذ محمد المزروعي، والأمينة العامة للاتحاد الأردني لمنتجي الأدوية الأستاذة حنان سبول وممثلون عن مصنعي الأدوية والمستلزمات الطبية وشركات توزيع الأدوية في دول الخليج واليمن.

وقد استهل الاجتماع بكلمة للأمين العام اعتبر فيها أن "وجود اتحاد لمصنعي الأدوية يعمل على رعاية مصالح الأعضاء والنهوض بأداء وكفاءة هذا القطاع والذي ينعكس إيجاباً على تحسين مستوى الحالة الصحية والاجتماعية للمواطنين". لافتاً إلى أن "سوق الأدوية في منطقة الخليج واليمن يتطلب وجود كيان فاعل لمصنعي الأدوية الخليجية يكون قادراً على تنسيق الجهود من أجل تذليل عقبات وتحديات المرحلة والاستفادة من الفرص المتاحة. فالسوق الخليجية تعتبر سوقاً واعدة نظراً لتوقع استمرار معدلات النمو العالية فيه خلال السنوات القادمة والتي يتوقع أن ترتفع قيمتها من حوالي 6 مليارات دولار أميركي في الوقت الحاضر إلى قرابة 10 مليارات دولار مع حلول عام 2020".

كما استعرض الحضور مواد تأسيس الاتحاد وتعيين السكرتارية التنفيذية ومناقشة ثلاثة مقترحات لميزانية الاتحاد للعام الأول، إلى جانب العديد من المواضيع المتعلقة بآلية تأسيس الاتحاد من ضمنها مقارنة القانون الداخلي لاتحاد مصنعي الأدوية البريطاني مع مواد تأسيس الاتحاد الخليجي لمصنعي البتروكيماويات GPCA وذلك بهدف الاستفادة من التجارب السابقة في هذا المجال، إلى جانب عرض الأهداف المتوقعة من الاتحاد المزمع تأسيسه والرؤية والمهمة التي ستوكل إليه، مع مناقشة أنواع العضويات.

"جويك" و"اليونيدو"
تعززان سبل التعاون الفني المشترك

تم في العاصمة النمساوية فيينا الاتفاق بين منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك" ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو" على التعاون في مجال تعزيز التنسيق في برامج الدعم الفني والتدريب، وذلك استكمالاً لمذكرة التفاهم الموقعة سابقاً بين الطرفين.

وتركز الاتفاق على التعاون الإقليمي في القضايا ذات الاهتمام المشترك على أن يستهدف برنامج التعاون الاحتياجات الإقليمية، مثل المشروعات التكاملية وقضايا الاهتمام المشترك بين دول مجلس التعاون واحتياجات المنظمة من الدعم الفني والتدريبي.

وستقوم "اليونيدو" بموجب الاتفاق بتقديم المساعدة في مجال التدريب لـ"جويك" ودعم قدراتها لتقوم بدورها بنقل الخبرات للدول الأعضاء، على أن تحدد مجالات التعاون الإقليمي في برامج الدعم الفني ودعم التنمية الصناعية مثل :تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتطبيق المواصفات البيئية للصناعة، ورفع كفاءة الحاضنات الصناعية.

"التحليل المالي"
في ورشة نظمتها "جويك"
بمقر "اليونيدو" في النمسا

في إطار السعي الدائم لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك" لزيادة القدرات الفردية والتنظيمية في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون وجمهورية اليمن، وضمن برنامج التدريب وتطوير القدرات (TCD)، نظمت "جويك" دورة التحليل المالي بالتعاون مع منظمة "اليونيدو" ضمن برنامج التعاون الإقليمي الشامل بينها وبين دول مجلس التعاون وذلك في الفترة من 4 حتى 8 يوليو الماضي، في مقر اليونيدو بالعاصمة النمساوية فيينا.

قدم الورشة بيغون ستانيسلو الذي يعمل مع العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية في حوالي 30 دولة، حيث ساهم في رسم ووضع برامج متعددة في الأمم المتحدة و"اليونيدو" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها.

وهدفت ورشة "التحليل المالي" إلى تنمية قدرات المشاركين في مجال إعداد دورة تطوير المشروع ودراسات ما قبل الاستثمار، ودراسة الجدوى والتحضير للمشروع مع إعداد هيكل التحليلات المالية والسؤال المفتاح، والمحاسبة المالية. كما ساهمت في رفع كفاءتهم في مجال التنبؤ وتقدير البيانات المالية ومعايير المحاسبة المالية وإجراء التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية وتقييم المشاريع والقدرة على تحليل المخاطر والتحليل المالي مقابل التحليل الاقتصادي للمشروع، وختاماً وضع تقارير التقييم وعرض المشروع.

الجدير بالذكر ان ورشة عمل "التحليل المالي" تعمل على رفع قدرات المشاركين بها من أصحاب الاختصاص والمستثمرين وغيرهم، ليساهموا بفعالية في رسم مستقبل التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون ومعرفة التطورات الدولية وذلك بإجراء التنبؤات على المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهذه من أبرز أهداف "جويك"، حيث تمكن الدورة من وضع الخطط الإستراتيجية وفهم الآثار المترتبة على المتغيرات العالمية على الميزانيات العمومية لشركاتهم وإقامة نظم وقائية لإدارة المخاطر.

"ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة
والمتوسطة والصغرى" في دورة تدريبية
لـ"جويك" في الأردن

تعقد منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) دورة تدريبية حول "ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والصغرى" وذلك خلال الفترة الممتدة من 27 نوفمبر وحتى 1 ديسمبر 2011 في مقر الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في العاصمة الأردنية عمان.

وتهدف هذه الدورة التدريبية إلى تمكين المشاركين من استيعاب طبيعة رب العمل، وتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتحديد العقبات بوجه المنشآت العائلية، ودور الترويج الحكومي لهذه المنشآت. إضافة إلى مناقشة فرص الأعمال العائلية، ودور الحاضنات، والمقارنة بين البدء بالمنشآت الجديدة أو شراء القائم منها، والميزة التنافسية في ميدان السوق. كما تهدف إلى شرح كيفية وضع خطط المنشآت، والمزيج التسويقي، واستخدام التكنولوجيا، وإدارة الموارد البشرية.

ومن أهداف الدورة أيضاً، عرض القوائم المالية للمنشآت ومصادر البيانات المالية، وكيفية تقييم الأداء الدوري، وإعداد الاستعلام المصرفي ودراسات الجدوى، والتنبؤ المالي، والتصنيف الائتماني. إضافة إلى تكوين الإستراتيجيات والسياسات المصرفية تجاه المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

يقدم الدورة التدريبية المستشار والمدرب مجدي أبو عرجة الحاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الولايات المتحدة الأميركية الذي عقد العديد من الدورات وورش العمل في مجالات الإدارة والتنافسية والتمويل والقيادة.

الخارطة الصناعية ... قراءة الواقع لرسم المستقبل

حددت الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي العربية السلاسل الإنتاجية القائمة، ومن ثم حددت الصناعات الغائبة وتلك المطلوبة مستقبلا، وبذلك يتم إيجاد الفرص الصناعية الواعدة في كل دولة من دول المجلس، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية كافة المؤثرة في قيام الصناعات. وفي هذا الإطار تمت دراسة القوانين والتشريعات والسياسات ومدى مساهمتها في التنمية الصناعية خصوصا في المجالات الجديدة المقترحة، إضافة إلى دراسة الوضع الراهن لمراكز البحوث والحاضنات ومراكز المناولة والشراكة الصناعية والقدرة التنافسية للصناعة الخليجية.

نقطة البداية

سعت دول مجلس التعاون إلى إرساء اقتصاد مستدام ومتنوع يرتكز على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، ويشجع الروح الاستثمارية لدى الأفراد والمشروعات الخاصة، ويكون على درجة عالية من الاندماج في الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق عملت دول المجلس على تنويع الاقتصاد وصياغة أهداف طموحة لتنمية القطاعات غير النفطية وعلى رأسها قطاع الصناعة التحويلية لما له من دور هام في أية تركيبة اقتصادية ناجحة ومستقرة، ولما له من دور كبير في كثافة وترابط العلاقات الاقتصادية داخل دول المجلس.

كما أن التوسع الكبير في قطاع الإنشاء في دول المجلس لا بد أن تحل محله نشاطات اقتصادية دائمة، ومن المفترض أن تكون الصناعة التحويلية وخصوصاً الصناعات المعرفية باعتبارها الخيار الإستراتيجي للتنويع الاقتصادي لدول المجلس. وقد أدركت دول مجلس التعاون أهمية الصناعة التحويلية والصناعات المعرفية في العقد الأخير وفي ظل التغيرات العالمية التي غدت فيها الصناعة المعرفية إحدى ركائز الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار والمستند إلى التقنية العالية باعتبارها مصدراً للقيمة المضافة العالية.

وبناءً على اعتماد أصحاب المعالي وزراء الصناعة لدول مجلس التعاون الخليجي دعت الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك" لتقديم مقترح تنفيذ دراسة الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون. وذلك بهدف وضع الخارطة التكاملية للصناعة الخليجية، وبناءً على اعتماد الأمانة العامة للإطار المرجعي للدراسة الذي قدمته المنظمة شرعت "جويك" في يناير من العام 2010 في تنفيذ الخارطة الصناعية الخليجية.

الوضع الراهن للصناعة الخليجية

بلغ حجم الاستثمار التراكمي في القطاع الصناعي الخليجي في العام 2009 ما يفوق الـ 226 مليار دولار، استثمرت في 12,552 منشأة صناعية، وعملت على خلق أكثر من مليون فرصة عمل في السوق الخليجي.

وتركزت معظم الاستثمارات الخليجية الصناعية في قطاعات الصناعات الكيماوية، والتكرير، والصناعات المعدنية الأساسية، حيث مثلت جملة الاستثمارات التراكمية في كل منهم على التوالي 21 %، 35 % و16 % وذلك من جملة الاستثمارات التراكمية في القطاع الصناعي الخليجي في العام 2009.

ورغم أن كلاً من قطاعات الصناعات الكيماوية والصناعات التعدينية تمثل أكثر من 54 % من جملة الاستثمارات التراكمية في العام 2009، إلا أن معظم فرص العمل في القطاع الصناعي الخليجي وفرتها الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبنسبة تصل إلى 55 % من حجم فرص العمل. ويعكس هذا أهمية ما يعرف بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل إضافة إلى توفيرها لما تحتاجه الأسواق المحلية من سلع ومواد إنتاجية.

نسبة عدد الشركات الخليجية موزعة حسب حجم الاستثمار (2009)

وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة عن القطاعات الرئيسة للصناعات الخليجية حسب التصنيف الدولي الرابع:

أولاً: قطاع الصناعات الكيماوية والكيماويات

ويحتوى قطاع الصناعات الكيماوية والكيماويات على ثمانية قطاعات فرعية، حيث يمثل حجم الاستثمار في هذا القطاع حوالى 38 % من حجم الاستثمارات التراكمية في القطاع الصناعي الخليجي. ويعتبر قطاع الصناعات الكيماوية من أهم القطاعات الإستراتيجية لارتباطه بالمصادر الهايدروكربونية، ويشتمل على الصناعات التالية:

1. الكيماويات الأساسية وأهم منتجاتها هي الصودا الكاوية، حامض الكبريتيك، كلوريد الكالسيوم، وغاز الكلورين.
2. الأسمدة التي بلغت جملة الاستثمارات التراكمية فيها ما يقارب الـ 8 مليار دولار في 2009، ومن أهم المنتجات مادة الأمونيا وسماد اليوريا.
3. البلاستيك والمطاط الصناعي والذي بلغ الاستثمار فيه حوالي 58 مليار دولار، ومن أهم المنتجات البلاستيكية الخليجية مادتا البولي إيثلين والبولي بروبلين.

ثانيا: قطاع الصناعات الغذائية

بلغت الاستثمارات الخليجية في قطاع الصناعات الغذائية في العام 2009 ما يفوق المليار دولار استثمرت في 359 منشأة صناعية. ومن أهم المنتجات الغذائية منتجات الألبان حيث بلغت الطاقة الإنتاجية منها 2,3 ملايين طن سنوياً، ومنتجات اللحوم بطاقة إنتاجية تقارب نصف مليون طن في 2009، والزيوت النباتية التي بلغت طاقتها الإنتاجية ما يقارب 800 ألف طن سنوياً.

ثالثا : قطاع الصناعات المعدنية الأساسية

يشتمل قطاع الصناعات المعدنية الأساسية على إنتاج المعادن الأساسية كالحديد والألومنيوم. وقد بلغت الاستثمارات التراكمية في هذا القطاع ما جملته 37 مليار دولار في 2009. ومن أهم المنتجات في قطاع الصناعات المعدنية الأساسية :

★ الحديد : تبلغ طاقته الإنتاجية أكثر من 20 مليون طن من خام الحديد و11 مليون طن سنوي من الاختزال المباشر و9 ملايين طن من كتل الحديد، إضافة إلى المنتجات الطويلة التي بلغت 17 مليون طن سنوياً.

★ الألومنيوم : بلغت الطاقة الإنتاجية الخليجية لمادة الألومنيوم الأساسية ما يفوق 3.6 ملايين طن سنوي في العام 2009. وتعتبر صناعة الألومنيوم الخليجية صناعة تصديرية بصورة أساسية حيث يتم استغلال ما يقل عن 10 % من الطاقة الإنتاجية في الصناعات التحويلية ويصدر معظم بقية الإنتاج.

ومن أهم المنتجات التحويلية الخليجية للألومنيوم مادة الألومنيوم الثانوي التي ينتج منها ما يفوق 160 ألف طن و365 ألف طن من مواد البثق، و280 ألف طن من قضبان الألومنيوم. أما المنتجات غير الفلزية مثل: الزنك، النحاس، الصفيح، والرصاص، فإن جملة الاستثمار فيها أقل من نصف مليار دولار في العام 2009 ووصلت الطاقات الإنتاجية فيها إلى أقل من مليون طن.

رابعا: قطاع صناعة تشكيل المعادن

يختص بتشكيل المعادن مثل: الحديد والألومنيوم، وتبلغ الاستثمارات الخليجية التراكمية في هذا القطاع 6 مليارات دولار حتى العام 2009. وتبلغ الطاقة الإنتاجية لتشكيل المعادن ما جملته 2 مليون طن سنوياً.

خامسا: قطاع صناعة مواد البناء غير المعدنية

تبلغ قيمة الاستثمارات في مواد البناء غير المعدنية 22,2 مليار دولار، استثمرت في ما يفوق الألفي منشأة صناعية، ومن أهم المنتجات في القطاع مادة الإسمنت و concrete blvct.

تحديات الصناعة الخليجية

اختلفت التحديات التي تواجهها الصناعة الخليجية باختلاف القطاعات الصناعية إلا أن هناك تحديات تكاد أن تكون مشتركة، مثل: عدم توفر الأراضي الاستثمارية خاصة للمستثمر، وعدم توفر قطع الغيار، وارتفاع أسعار المواد الخام خاصة المستورد منها، وعدم توفر الدعم في حالة التصدير بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة، والمنافسة في المنتجات المستوردة، وصعوبة توفير الأيدي العاملة الماهرة خصوصاً ما يتعلق بالتأشيرات وتوفير السكن.

البنية التحتية للصناعة والمؤسسات الداعمة لها

إن تطور الصناعة لا يتم فقط في قطاع الصناعة ومكوناته بل يتحقق من خلال تعاون قطاعات ومؤسسات عديدة تؤثر على الصناعة على نحو مباشر أو غير مباشر ومنها توفر بنية تحتية فاعلة ومؤسسات داعمة لها مثل: مراكز البحوث والتطوير، وواحات المعرفة، ومراكز المناولة والشراكة الصناعية.

الطاقات الإنتاجية لصهر الألومنيوم في دول مجلس التعاون الخليجي (2009)

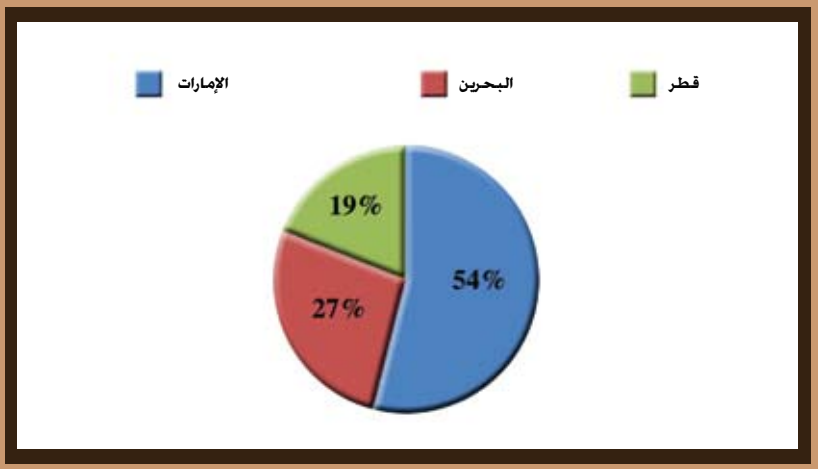

الخارطة الصناعية ... قراءة الواقع لرسم المستقبل

ومن خلال رصد ركائز البنية التحتية للصناعة عامة والصناعات المعرفية خاصة تمت دراسة المحاور التالية:

أولا: واقع ومناخ البحث العلمي في دول مجلس التعاون الخليجي

شخصت الخارطة الصناعية واقع البحث العلمي ومناخه من خلال تقييم عدة قضايا أساسية منها الاهتمام الحكومي بالبحث والتطوير والإنفاق عليه والخطط والإستراتيجيات المستقبلية، وبراءات الاختراع.

وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج العامة حول واقع ومناخ البحث العلمي منها:

1. تزايد الاهتمام الحكومي بقضايا البحث العلمي في دول مجلس التعاون الخليجي. وظهر ذلك من خلال تأكيد تلك الدول على أهمية البحث العلمي في التنويع الاقتصادي والتنمية وفي الرؤى الوطنية والإستراتيجيات القطاعية مثل قطاعي التعليم والصناعة بالإضافة إلى زيادة عدد المراكز البحثية فيها.

2. التدني الكبير في نسبة الإنفاق والاستثمار في البحث والتطوير في دول المجلس باستثناء قطر التي خصصت 2.8 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009. والسعودية التي أنفقت 150 مليار على التعليم عام 2010.

3. بلغ عدد براءات الاختراع الممنوحة لدول المجلس 315 براءة اختراع خلال السنوات الثلاث 2006، 2007 و2008. وسجلت السعودية العدد الأكبر منها مع 207 براءات اختراع، كما حصلت على 78 براءة اختراع لعام 2010 حيث حققت المركز الأول خليجياً وعربياً بحسب التقرير السنوي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO.

4. يظهر من تشخيص واقع ومناخ البحث العلمي في دول المجلس أن هناك مجموعتين رئيستين الأولى تضم السعودية وقطر والإمارات، وهي المجموعة التي حققت تقدماً ملحوظاً بالنسبة لتحسين واقع ومناخ البحث العلمي ويتوقع أن تكون لهذه الدول جهوزية جيدة للانتقال للاقتصاد المعرفي والصناعات المعرفية خصوصا إذا قامت ببناء شراكات إستراتيجية فيما بينها وعملت على معالجة نقاط الضعف. أما المجموعة الثانية فتضم الكويت، والبحرين، وعُمان حيث حصلت هذه الدول على مراتب متواضعة بالنسبة للمؤشرات العالمية وتحتاج إلى الكثير من الجهد والوقت لتحسين واقع ومناخ البحث العلمي.

ثانيا: نتائج الوضع الراهن والخطط المستقبلية لمراكز البحوث في دول المجلس

أسفرت عملية تشخيص الوضع الراهن لمراكز البحوث والتطوير عن عدد من النتائج منها:

1. تزايد عدد مراكز البحوث والتطوير في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة بين العامين 2005 و2011 على نحو كبير جداً مقارنةً بالسنوات السابقة. كما يظهر في الشكل رقم (1) مما يدلل على زيادة الاهتمام والوعي بأهمية البحث العلمي في عملية التنمية عموماً والتنمية الصناعية على وجه خاص.

2. قلة حجم القوى العاملة في مراكز البحث والتطوير في دول المجلس جميعها باستثناء قطر حيث نجد أن أكثر من نصف تلك المراكز يكون متوسط العمالة فيها أقل من 25 موظفاً.

3. تركزت أهم مجالات البحث التطبيقي في دول مجلس التعاون على التوالي في البيئة، والطاقة، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والطب والصيدلة والهندسة وهذا مؤشر جيد حيث أن هذه المجالات مرتبطة على نحو كبير بالتنمية الاقتصادية وبالصناعات المعرفية كما يتضح من الشكل رقم (2).

شكل رقم (1) النمو في عدد مراكز البحوث والتطوير

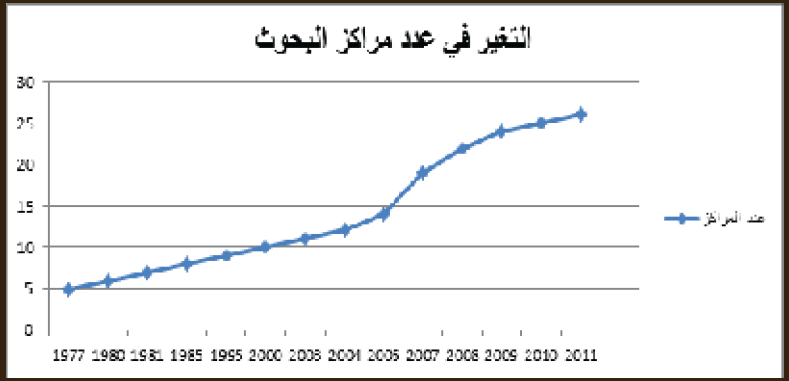

المصدر: نتائج مسح منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)

شكل رقم (2) مجالات البحث التطبيقي لمراكز البحوث في دول الخليج العربي

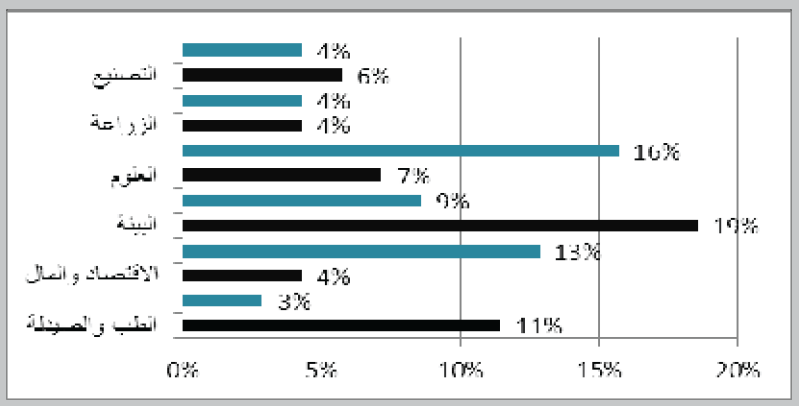

المصدر: نتائج مسح عام 2010، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)

4. تظهر هيمنة السعودية من حيث عدد مراكز البحوث وعدد البحوث المنجزة في السنوات الثلاث 2007 و2008 و2009، حيث أنجزت السعودية أكثر من نصف البحوث وفقا لنتائج المسح الميداني 2010 وبلغ عددها 2967 بحثاً، على الرغم من أن هذا العدد لم يشمل حاضنة الرياض للتقنية ولا المركز الوطني لأبحاث المركبات ولا المراكز التي لم تستجب للمسح. وليس من المستغرب سيطرة السعودية بإنجازها العدد الأكبر من البحوث التطبيقية ويرجع ذلك لأنها تضم حوالي 88 مركزاً للبحث والتطوير أي ثلاثة أضعاف عدد مراكز البحث والتطوير في دول المجلس مجتمعة، فمن الطبيعي أن تكون مخرجات تلك المراكز أكثر. كما أن لدى السعودية أكثر من 4663 مصنعاً من إجمالي أكثر من 13 ألف مصنع عامل في دول المجلس. بالإضافة إلى أن حجم الاستثمارات في الصناعة في المملكة بلغ حوالي 113 مليار دولار أميركي من إجمالي حوالى 220 مليار دولار أميركي في دول المجلس لعام 2010.

5. شكلت البحوث الصناعية المنجزة خلال الفترة 2007 – 2009 ما نسبته 44 % من إجمالي البحوث المنجزة في دول المجلس، وقد أنجز أكثر من نصفها في السعودية وحوالى الثلث في قطر، وهذا يوضح أن السعودية تقود دول المجلس في مجال البحوث الصناعية تليها قطر، وفقاً لبيانات المسح الميداني للعام 2010.

6. المجالات ذات الأولوية بالبحث في دول مجلس التعاون وفقاً لاقتراح مراكز البحوث والتطوير هما قطاعي الطب والصيدلة، والطاقة، ويليهما قطاع التكنولوجيا والاتصالات، وقطاع البيئة وقطاع التصنيع.

7. يعتبر ضعف ثقة القطاع الصناعي بمراكز البحوث الوطنية والمحلية المعوق الأول للتعاون والشراكة بين مراكز البحوث والمؤسسات الصناعية. أما المعوق الثاني فيتمثل في مشاكل التمويل، ويعتبر نقص الوعي باحتياجات المؤسسات الصناعية المعوق الثالث، يليه عدم وجود مبادرات للتعاون وضعف وغياب التواصل.

ومن أهم القطاعات الصناعية للشركات الآمرة بالأعمال في دول المجلس الكيماويات والبتروكيماويات، والمعادن الأساسية، وتوليد الكهرباء، وتحلية المياه والنفط والغاز. أما القطاعات الصناعية للشركات المنفذة للأعمال فهي الإلكترونيات، والكهرباء، والمطاط، والبلاستيك، والأعمال المعدنية وتشكيلها والخدمات الصناعية.

ويعتبر قطاع الصناعات قطاعاً واعداً للمناولة والشراكة الصناعية في دول المجلس، ويتضح ذلك من خلال نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الاستثمار في دول المجلس للقطاع الصناعي المشمول في برنامج المناولة والشراكة الصناعية.

إن السياسات الصناعية الجديدة في دول المجلس والتي تؤكد على أهمية استعمال العمالة الصناعية الماهرة والمدربة والاستخدام التكنولوجي المكثف في الصناعة وغيرها من السياسات تدعم عملية المناولة والشراكة الصناعية في هذه الدول سواء على نحو مباشر أو غير مباشر. وتوفر دول مجلس التعاون سوقاً مربحة لبرنامج المناولة الصناعية وهذا ما ظهر من خلال تحليل مناخ المناولة في القطاعات الصناعية إذا ما تم ربط الشركات الصغيرة والمتوسطة.

المناولة والشراكة الصناعية في دول المجلس التعاون

عملت "جويك" بنجاح على تأسيس برنامج المناولة والشراكة الصناعية في المنظمة وهو يعتبر النواة لإنشاء مراكز المناولة والشراكة الصناعية في دول مجلس التعاون. وقد تزايد وعي واهتمام دول المجلس بأهمية دور المناولة والشراكة الصناعية في دعم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة فيها.

كما نجحت "جويك" في تأسيس مركز المناولة والشراكة الصناعية في دبي في الإمارات العربية المتحدة وتعمل على التحضير لإنشاء مراكز للمناولة في قطر والسعودية وعمان.

جنـــود ... الخارطة الصناعية الخليجية

استطاعت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك" أن تنجز الخارطة الصناعية بفضل الالتزام والعمل الدؤوب لموظفيها الذين عملوا خلال أوقات الدوام وخارجه لإنجاز مهامهم المطلوبة لتحقيق هذا الإنجاز الكبير والذي يعد خطوة أساسية نحو تنمية الصناعة الخليجية في جميع القطاعات

ونقدم لكم فيما يلي الجنود المجهولين من فريق عمل الخارطة الصناعية :

المهندس إسماعيل الشافعي
مدير إدارة الاستثمار الصناعي

المهندس شامبو براساد
مستشار هندسي

صالح طه
مدير إدارة المعلومات الصناعية

د. علي عبد الرزاق
مدير دارة الدراسات والسياسات الصناعية

الدكتور عاطف الجزلي
خبير هندسي

المهندس حازم الأنقر
المنسق العام لفعاليات المنظمة

فاطمة العامري
أخصائية تحليل مالي

شايلش كومار
أخصائي مناولة صناعي

حسن أحمد حسن
المخرج الفني

د. ليلى ذياب إشرير
مستشارة تخطيط إستراتيجي

ممدوح هبرة
مستشار اقتصادي

نواف الشريف
مدير إدارة التواصل المؤسسي

المهندس سوابان كومار ماندل
مستشار هندسي

الدكتورة سميرة بن يوسف
خبيرة صناعية

حاتم الرشيد
أخصائي اقتصادي

محمد العويري
أخصائي هندسي

ندى العامري
أخصائية مناولة صناعية

جنـــود ... الخارطة الصناعية الخليجية 2011

صناعة تكنولوجيا المعلومات بدول مجلس التعاون

المهندس علي عبدالله بهزاد
ماجستير هندسة وإدارة تصنيع
Aliabdulla@hotmail.co.uk

وضعت تكنولوجيا المعلومات بدول مجلس التعاون الخليجي أقدامها بثقة في السوق التنافسية للحلول البرمجية والتقنية، واستطاعت أن تؤسس بنية تحتية من الشبكات الإلكترونية التي ترتبط بالأعمال والاتصالات والبناء والطاقة بما يؤهلها للتحديث خلال السنوات القادمة.

ففي تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" 2010 احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز 24 عن مؤشر جاهزية شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجاءت دولة قطر في المركز الثاني عربياً والمركز 25 عالمياً، ومملكة البحرين في المركز الثالث عربياً والمركز 30 عالمياً، والمملكة العربية السعودية في المركز الرابع عربياً والـ 33 عالمياً، وسلطنة عمان في المركز السادس عربياً والـ 41 عالمياً، ودولة الكويت في المركز التاسع عربياً والـ 75 عالمياً.

يتبين من المراكز المتقدمة لدول مجلس التعاون الخليجي أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هما محوران أساسيان للنمو على المدى الطويل لما لهما من مزايا اجتماعية واقتصادية، ودورهما في تحسين حياة الناس، وأن الدول التي تدمج التقنية وثورة المعلومات في التنمية تبني أساسيات لاقتصادات ذات تنافسية عالمية.

تشير البيانات إلى أن اهتمام الحكومات الخليجية باقتصاد الإنترنت سيؤدي إلى صعود المجتمعات البشرية والصناعية والشبكية التي ستبنى حولها بما يسهم في تعزيز برامج التوطين الخليجية، ويفتح الآفاق أمام نمو الخدمات، ويتضاعف حجم الإسهامات في التعليم والصناعة والاتصالات.

وتسعى دول الخليج إلى توظيف استثمارات مالية ضخمة في بناء اقتصاد قائم على المعرفة بحلول 2030، ويبدو ذلك ماثلاً من خلال منح تراخيص جديدة لشركات اتصالات ومؤسسات إعلامية وفضائيات، وفتح فروع لشركات الإنترنت العالمية والإعلان عن خدمات مجانية للإنترنت في الحدائق والمنتزهات، وتعزيز الاستثمارات في برمجيات التعليم والأعمال والصناعة والطاقة مثلاً.

ويسهم ارتفاع الطلب خليجياً على تلك الخدمات في زيادة انتشار النطاق العريض للإنترنت، وهذا يحدو بالشركات المصنعة إلى تعزيز استثماراتها في البنى التحتية الشبكية من خلال عوامل تدفع إلى وجودها مثل:

فتح أسواق صناعية جديدة، وتحديث مرافق التنقل والطيران، وبناء الجسور، وشق طرق حديثة والسياحة، والربط الإلكتروني بين دول المنطقة، وزيادة أعداد السكان، وتغير أنماط التعليم، والتوسع الخدمي والصحي.

ومع انتشار الشركات المتوسطة والصغيرة، وزيادة حجم العمالة، وتسارع وتيرة البناء والإعمار والطفرات الاقتصادية التي تشهدها عواصم التعاون، وتبني الحكومات الخليجية سياسات التوسع التكنولوجي، وتأسيس خدمات معلوماتية للجمهور مثل البوابات الإلكترونية التي تقوم بمهمة تخليص المعاملات الإلكترونية سعياً لبناء اقتصاد المعرفة، أخذت الحكومات على عاتقها تخصيص موازنات ضخمة للبدء في إنشاء مدن للتقنية ومراكز للاقتصاد المعرفي.

ويعتبر النطاق العريض للإنترنت وخدمات الجوال والمواقع الاجتماعية التواصلية أكبر محول في قطاع الاتصالات الذي سيؤثر في مجالات التنمية الصناعية والاقتصادية والسياحية والاجتماعية أيضاً.

ومع التغيرات السياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط برز بوضوح الدور الكبير والمكانة الاقتصادية لاستخدامات الإنترنت والمواقع المعلوماتية والشبكات التواصلية ومبتكرات الكتابة والتخزين والتبادل على الهواتف الجوالة، وازدياد المنافسة بين المزودين بسبب زيادة الطلب على خدمات الإنترنت وتطبيقاته مثل التعليم الإلكتروني والحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، وقيام الشركات المرخصة الجديدة بتوسيع شبكاتها مما أدى إلى توجيه الاهتمام إلى تكنولوجيا المعلومات كصناعة لها مكانتها في الغد.

لنأخذ بعض نماذج الاهتمام الخليجي بتقنية المعلومات فمثلاً في دولة قطر أبرز المشهد الرقمي 2011 الذي أصدره المجلس الأعلى للاتصالات التقدم الملموس للتكنولوجيات بحيث أصبحت جزءاً أساسياً من الحياة العامة للسكان، وارتفع معدل نفاذ الأسر إلى الإنترنت من 41 % في 2008 إلى 70 % في 2010 وزيادة معدل انتشار أجهزة الكمبيوتر في قطاع الأعمال إلى 76 % في 2010 مقابل 67 % في 2008 وأن 91 % من الهيئات الحكومية لديها موقع إلكتروني وزيادة معدل انتشار الإنترنت في المدارس بنسبة 98 %. ويصل إجمالي سوق التكنولوجيا في قطر وفق تقرير "أبيكور" كبرى شركات برمجيات الأعمال إلى 610 ملايين دولار بحلول 2015، بالإضافة إلى ظهور فرص مربحة مثل الأعمال المصرفية والنفط والغاز والعقارات والتعليم والاتصالات.

كما دشنت شركات الاتصالات بالمملكة العربية السعودية شبكات البيانات العالية للاتصال المطور، وطرحت خيارات متعددة تمكن المستخدمين من تصفح الإنترنت، وإنجاز أعمالهم في أي مكان حيث بلغ عدد المشتركين 44 مليوناً بزيادة 25 % وأن النطاق العريض للإنترنت نما إلى 2,75 مليون مشترك.

وتسعى شركة اتصالات الإمارات إلى أن تكون أول مشغل إقليمي يستكمل إنشاء شبكة من الألياف الضوئية التي تغطي الإمارات بحلول 2012.

وفي البحرين تسعى شركة الاتصالات إلى تحسين شبكة الهواتف والألياف الضوئية في السوق المحلي.

كما نرى أن النمو الإحصائي للانتشار التكنولوجي في دول التعاون يجعلنا أمام مرحلة جديدة لصناعة التقنية، التي تجد أرضاً خصبة للنماء بفضل الدعم السخي من الحكومات الخليجية، وخطط التوسع الشبكي المدروس في مختلف المجالات، ودمج تقنية المعلومات في قطاع الأعمال والنفط والتعليم والسياحة والخدمات.

وتواجه الصناعة التقنية تحديات أبرزها الزيادة السكانية، والطفرة الاقتصادية التي تبحث عن كل ما هو جديد في التطور الشبكي، وتحسين مراحل التعليم التي تؤهل الجمهور للاستفادة المثلى من تكنولوجيا المعلومات، ومواكبة متغيرات التقنية بشراء واستحداث برامج لديها القدرة على التناغم مع المرحلة المقبلة.

مدينة المعرفة الاقتصادية .. نحو مجتمع معرفي متطور

هي بوابة المدينة المنورة للمستقبل، وبنية ذكية لحياة عصرية. أنشئت مدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة لتكون مدينة ذكية تستهدف إيجاد نشاط اقتصادي قائم على الصناعات المعرفية، ويكون التعليم جزءاً أساسياً في تحقيق هذه الرؤية واستمراريتها. ويبلغ إجمالي الاستثمارات فيها حوالي 30 مليار ريال سعودي (8 مليارات دولار أميركي) تقوم على توفير بنية تحتية ذكية وعوامل النجاح لنمو قطاع الصناعات المعرفية.

تعد مدينة المعرفة الاقتصادية واحدة من المشروعات الحضارية المتقدمة التي تشهدها المملكة العربية السعودية وهي الرابعة من نوعها وواحدة من ست مدن اقتصادية سيتم إنشاءها، بهدف إرساء مجتمع معرفي. كما أنها تجاور جامعة الملك عبد الله وتعد امتداداً طبيعياً للنمو العمراني والاقتصادي للمدينة المنورة وهي رابع أكبر المدن السعودية حيث ستنقل المجتمع السعودي إلى مجتمع معرفي متطور.

تبعد 5 كلم عن الحرم النبوي و 7 كلم عن مطار المدينة الدولي

كما يمثل المشروع أهمية خاصة نظراً للموقع الجغرافي الذي تحظى به مدينة المعرفة الاقتصادية، فهي تقع ضمن النطاق العمراني للمدينة المنورة على بعد خمسة كيلومترات من الحرم النبوي وسبعة كيلومترات من مطار المدينة المنورة الدولي على امتداد طريق الملك عبد العزيز الذي يمثل المحور الرئيس في المدينة المنورة. وتم تأسيس هذه المدينة لتكون معلماً حضارياً لخدمة سكان وزوار المدينة المنورة، وصرحاً وطنياً وعالمياً للتنمية الاقتصادية المبنية على الصناعات المعرفية، إضافة إلى ذلك فإن المدينة تنمو بشكل سريع ولاسيما في السنوات الأخيرة وتجد دعماً كبيراً، وحركة زوار متنامية نمواً مضطرداً. كما أن مدينة المعرفة الاقتصادية بالمدينة المنورة تعمل مع عدة شركات استشارية عالمية لتحدد فيها الإطارات للصناعات المعرفية التي تتماشى مع اقتصاديات المدينة سواء الحالية أو المستقبلية.

وقد أنشئت مدينة المعرفة الاقتصادية بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في يونيو 2006، لتكون مدينة ذكية تستهدف إيجاد نشاط اقتصادي قائم على الصناعات المعرفية، وإنشاء بيئة محفزة على التقدم في الصناعات المعرفية، ويكون التعليم جزءا أساسيا في تحقيق هذه الرؤية واستمراريتها، عبر بناء جيل مؤهل فنياً وفكرياً، بأساليب تحاكي عصر التطور الذكي في العالم.

مدينة ذكية تحفز على التقدم في الصناعات المعرفية

ولا يقتصر الاهتمام بالاقتصاد المعرفي في مدينة المعرفة على التعليم في المدارس الذكية فقط، بل يشمل المختبرات الحديثة ومراكز الدراسات والأبحاث في مجالات المعرفة وتقنية المعلومات. وتسعى مدينة المعرفة الاقتصادية كي تكون جهة رائدة وداعمة للصناعات المعرفية في المملكة مستقبلاً، من خلال استقطاب واحتضان عدد من الجامعات والمدارس في جميع المراحل التعليمية ومعاهد التدريب ومراكز الأبحاث.

وترتكز مقومات نجاح مدينة المعرفة الاقتصادية على توفير البنية التحتية وعوامل النجاح لنمو قطاع الصناعات المعرفية. وعلى هذا الأساس تستفيد

جميع المدارس والمعاهد ومراكز البحوث من البنية التحتية الذكية المرنة لتطوير تقنيات التدريس وتحسين الأداء والفاعلية.

توفر بنية تحتية ومناخ علمي لجذب العلماء والخبراء

كما ستوفر مدينة المعرفة المناخ العملي المناسب لجذب العلماء والخبرات من جميع النواحي حيث ستوفر لهم الفرص في إبراز إمكاناتهم والعمل على وجود البيئة المناسبة للبحث العلمي فضلا عن توافر الإمكانيات التي تؤهلها لكي تكون قاعدة علمية في مجال المصرفية الإسلامية.

ويبلغ إجمالي الاستثمارات في المدينة حوالي 30 مليار ريال سعودي (8 مليارات دولار أميركي) ومن المتوقع أن توفر أكثر من 20 ألف فرصة عمل، وأن تستوعب 150 ألف ساكن و 30 ألف زائر، في مساحة إجمالية تصل إلى 4.8 ملايين متر مربع.

كما تشكل مدينة المعرفة إضافة كبيرة إلى السوق العقارية السكنية أو التجارية في المدينة وفي قطاع إسكان زوار المدينة المنورة من الحجاج والمعتمرين، نظراً لاحتوائها على محطة قطار الحرمين الذي ستكون قدرته الاستيعابية 12 مليون مسافر عند اكتمال المشروع، وكذلك لقربها من مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي الذي تتم توسعته لتصبح قدرته الاستيعابية 8 ملايين مسافر عام 2014، إضافة إلى التوسعة الجارية للحرم النبوي الشريف التي ستجعله يستوعب مليون مصل.

إذن ستسهم مدينة المعرفة الاقتصادية في إحداث طفرة حضارية في المدينة المنورة وستوفر فرصاً استثمارية لدعم التطوير الاقتصادي فيها بشكل خاص وللاقتصاد السعودي بشكل عام.

رحلة للزوار في التاريخ والمستقبل عبر وسائل العرض التفاعلي

تشمل مدينة المعرفة الاقتصادية عدداً من القطاعات منها التالي:

مشاريع القطاع المعرفي

1. ديوان المعرفة

تم الانتهاء من أعمال بناء أول مركز معرفي وتسميته "ديوان المعرفة" وتدشينه خلال العام 2011. وقد تم تشييده لاستضافة الفعاليات والأنشطة المعرفية، بهدف تعزيز مكانة المدينة المنورة كمقصد للمعرفة. وقد بدأ المركز في احتضان المبادرات التي تساهم في دعم الاقتصاد المعرفي في المدينة المنورة، واستقطاب الفعاليات المعرفية والثقافية بالتعاون مع العديد من الجهات والمنظمات والشركاء العالميين.

ديوان المعرفة لاستضافة الفعاليات والأنشطة الثقافية

كما أنشئ معهد المدينة للقيادة والريادة (MILE) وهي مؤسسة غير هادفة للربح، كأول مؤسسة معرفية قائمة في مدينة المعرفة الاقتصادية لتطوير الكوادر القيادية والإدارية وشباب الأعمال في العالم الإسلامي، بالإضافة إلى توفير الفرصة لتقديم قيمة معرفية وتوطيد الأواصر بين الإداريين والقياديين في العالم الإسلامي. وهي في طور تدشين برنامج تطوير القدرات في القطاعات الحكومية.

2. المركز الحضاري والمتاحف

تكريماً للمدينة المنورة وتجديداً لتاريخها المجيد، سيضم المشروع مركزاً حضاريا يتكون من عدة متاحف تتمحور حول مجالات مختلفة منها السيرة النبوية والحضارة الإسلامية، ومركزاً تفاعلياً للعلوم والتقنية يجمع بين تراث الماضي وحداثة المستقبل. وستجهز هذه المتاحف بأذكى وسائل العرض التفاعلي لتأخذ الزوار من مختلف الأعمار في رحلة عبر التاريخ وإلى المستقبل.

تقع منطقة المتاحف في قلب المرحلة الأولى من مدينة المعرفة الاقتصادية، مما يسهل ترابطها والوصول إليها من المناطق السكنية والتجارية ومجمع الزوار، بالإضافة إلى سهولة الوصول إليها من طريق الملك عبدالعزيز المؤدي إلى الحرم. وستحتوي هذه المنطقة على:

1. متحف دار القلم المخصص لعلوم وفنون القرآن الكريم والخط العربي.
2. متحف دار المدينة المخصص للتاريخ والتراث العمراني للمدينة المنورة مع التركيز على عهد الرسول عليه الصلاة والسلام.
3. متحف دار العلوم التفاعلي المخصص للتعليم بالترفيه من خلال معروضات علمية تفاعلية موجهة بشكل خاص للأطفال.

كما تتضمن المنطقة التعليمية كلية تقنية دولية ومدارس نموذجية للبنين والبنات وجامعة أهلية عالمية المستوى.

ممثلة بغ خ !جح.بجغغ !جحلحتن لله بف ه

تم تصميمها وفقا للطراز العمراني للمدينة، وتتميز ببنية تحتية ذكية وأنظمة أمنية، وتحتوي على مناطق خضراء وملاعب وحدائق للأطفال وممرات للمشاة وصالات رياضية ومحلات تجارية، وتشمل ما يلي:

1. دار الجوار : هو أول حي سكني مغلق في المدينة المنورة داخل حدود الحرم، تبلغ المساحة الإجمالية 586 ألف متر مربع، وتتضمن 900 فيلا سكنية بقيمة استثمارات تصل إلى مليار ريال سعودي.

2. مجمع الزوار : وهو عبارة عن مجمعات فندقية متكاملة، وتبلغ طاقته الاستيعابية حوالي 20 ألف زائر، ويقدر حجم الاستثمارات المتوقعة فيه بحوالي ملياري ريال سعودي.

3. أبراج تجارية وفندقية : وتعدّ أول أبراج تجارية وفندقية على واجهة طريق الملك عبد العزيز مخصصة للمكاتب والفنادق والشقق الفندقية، وستقوم بتوفير 214 غرفة و158 شقة فندقية، بالإضافة إلى الخدمات المختلفة التابعة لها.

4. منطقة العمائر السكنية : وهي مجمعات شبه مغلقة تحتوي على مناطق خضراء وملاعب وحدائق للأطفال وممرات للمشاة وخدمات ترفيهية، وتحتوي على 430 شقة وتبلغ التكلفة للمشروع حوالي 215 مليون ريال.

تنمية قدرات المصدرين على التسويق العالمي

دورة تدريبية حول: "مهارات التصدير وترويج الصادرات"

بيروت : 26 – 28 أكتوبر 2011

تتزايد أهمية عملية التصدير سواء بالنسبة للدولة المصدرة أو المشروع الإنتاجي يوما بعد يوم. فلم تعد المشروعات تكتفي بالإنتاج لسد الاحتياجات المحلية وحدها، بل اتجهت التطلعات نحو التصدير، خصوصاً لمواجهة الاحتياج المتزايد للاستيراد سواء للخامات أو للمكونات أو المعدات. ومن الملاحظ تنامي ظاهرة الإنتاج متعدد الجنسيات، حيث أصبحت العديد من المشروعات تلجأ إلى استيراد أو تصنيع مكونات سلعتها في دول أخرى.

ومع إنشاء منظمة التجارة العالمية "WTO" في أول يناير 1995، وانضمام 153 دولة لعضويتها حتى الآن، لم تعد الدول حرة في وضع ما تشاء من أنظمة وقواعد لتجارتها الخارجية، حيث أصبحت جميع الدول الأعضاء في المنظمة ملزمة باتباع القواعد الموحدة التي تضمنتها اتفاقيات المنظمة بهدف تنظيم التجارة العالمية. وأصبح العالم يعيش في ظل ما يعرف بالعولمة الاقتصادية أو السوق العالمي الواحد.

وتتشعب قواعد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لتشمل تنظيم العديد من النواحي المتعلقة بالإنتاج وبالتجارة، سواء ما يخص التجارة في السلع أو في الخدمات. فضلا عن تنظيم أساليب التعامل مع الممارسات الضارة بالتجارة، واستخدام آلية فض المنازعات التجارية بالمنظمة.

لذا تقيم منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك" دورة تدريبية بعنوان "مهارات التصدير وترويج الصادرات" وذلك في مقر الإسكوا في مدينة بيروت بالجمهورية اللبنانية في الفترة 26-28 أكتوبر. ويهدف هذا البرنامج التدريبي إلى تنمية قدرات المصدرين على التسويق الدولي لمنتجاتهم والترويج لها، والتعرف على القواعد التي أصبحت تحكم الأسواق الخارجية، بما يمكنهم من إعداد الخطط التصديرية والترويجية اللازمة لمنتجاتهم بشكل أكثر كفاءة.

تتضمن الدورة محاضرات تمتد على مدار ثلاثة أيام، ولمدة خمس ساعات يوميا، مع إتاحة الوقت الكافي للمناقشات لتشجيع المشاركين على التفاعل مع موضوعات الدورة وطرح استفساراتهم ومناقشة تجاربهم.

وتنقسم الدورة إلى قسمين رئيسين، يتناول القسم الأول الأنشطة التسويقية وتشمل: سبل التعرف على الأسواق المتاحة، وإعداد الدراسات التسويقية، والحملات الدعائية، وإجراءات التصدير السارية في الدولة. أما القسم الثاني فيتناول تفصيل قواعد منظمة التجارة العالمية لتنظيم الإنتاج: ومنها قواعد استخدام الدعم وإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة، وقواعد تنظيم التجارة العالمية سواء للسلع أو الخدمات: ومنها قواعد المنشأ والمقاييس والمعايير والتقييم الجمركي وإجراءات حماية الصحة، وأساليب التعامل مع الممارسات الضارة بالتجارة: كالإغراق وعوائق التجارة واستخدام آلية فض المنازعات التجارية بالمنظمة.

وعليه فإن المشاركين المستهدفين لحضور الدورة هم كافة السيدات والسادة المسؤولين عن التصدير سواء في المشروعات الحكومية أو القطاعين الخاص أو العام. وكذلك الهيئات والجهات المعنية بوضع إستراتيجيات التصدير سواء على مستوى الدولة أو المشروعات، وكذلك الجهات البحثية المختصة بإعداد الدراسات التسويقية.

الجدير بالذكر أن المحاضر لهذه الدورة التدريبية الدكتور عادل محمد خليل حاصل على دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد. وعمل مستشارا تجاريا في سفارات مصر في الولايات المتحدة والدانمارك وألمانيا والمملكة المتحدة والكويت وجنيف. وشغل منصب وكيل أول في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ورئيس جهاز التمثيل التجاري الدبلوماسي المصري. و عين وزيرا مفوضا تجاريا وممثلا لمصر في منظمة التجارة العالمية والمنظمات الاقتصادية الأخرى العاملة في جنيف / سويسرا. كما عمل مستشارا للبنك الإسلامي للتنمية في جدة لشؤون منظمة التجارة العالمية. ويعمل حاليا كخبير اقتصادي ومستشار لشؤون منظمة التجارة العالمية ومدير لمركز التدريب والبحوث والدراسات في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (جامعة الدول العربية) منذ 2006.

Coming Events — فعاليـــات قـادمـــة

- ملتقى سيدات الأعمال السادس 2011
  9 – 11 أكتوبر 2011
  فندق الإنتركونتيننتال ، الرياض ، السعودية

- المنتدى السعودي للأبنية الخضراء
  16 – 17 أكتوبر 2011
  الرياض، السعودية

- مؤتمر عربال
  14 – 16 نوفمبر 2011
  مسقط، عمان

- منتدى الاستثمار العالمي القطري السنوي الثالث
  16 نوفمبر 2011
  الدوحة، قطر

- المنتدى الثالث للرائدات وسيدات الأعمال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
  23 – 24 نوفمبر 2011
  أبو ظبي، الإمارات

- معرض ومؤتمر النفط والغاز 2012
  16 – 18 أبريل 2012
  مسقط، عمان

- GCC Power and Water desalination Summit 2011
  02 – 03 October 2011
  Doha, Qatar

- Telecoms World Middle East 2011 Dubai
  03 - 06 October 2011
  Dubai, UAE

- Saudi Arabian Infrastructure Congress 2011
  08 – 10 October 2011
  Riyadh, KSA

- 7th Annual HSE Forum in Energy
  10 – 12 October 2011
  Doha, Qatar

- Smart Electricity World MENA 2011
  14 – 15 November 2011
  Dubai , UAE

- Event 2nd Annual Middle East District cooling Summit
  28 – 30 November 2011
  Doha, Qatar

- 10th International Saudi Plastics & Petrochem 2011
  28 November – 01 December 2011
  Riyadh, KSA

- The 20th World Petroleum Congress
  04 – 08 December 2011
  Doha, Qatar

مجتمع جويك

GOIC
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

تتقدم أسرة تحرير "نشرة جويك" بالتهنئة إلى الزميل السيد مجدي السويدان لمناسبة زواجه. ألف مبروك ونتمنى له التوفيق في حياته الزوجية وبالرفاه والبنين.

نرحب بانضمام سعادة الأستاذ محمد بن عبيد بن محمد المزروعي إلى "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية". أميناً عاماً مساعداً لقطاع المشروعات الصناعية. متمنين لسعادته كل النجاح والتوفيق في أداء مهامه الجديدة.

تتقدم أسرة تحرير "نشرة جويك" إلى السيد علي السبيعي بالتهنئة لمناسبة زواجه. ألف مبروك وبالرفاه والبنين إن شاء الله..

وصـــل حديثـــاً ...

إدارة المعلومات الصناعية

التنمية الصناعية في الخليج العربي
د .عبد الرحمن الجعفري، الرياض 2011

الدليل الموحد للمفاهيم والمصطلحات الإحصائية المستخدمة في دول مجلس التعاون
الأمانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2010

السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام
مركز المعلومات الأمانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2010

التنمية الصناعية في دول الخليج العربية في ظل العولمة
محمد عبد الرحمن العسومي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث والإستراتيجية، 2010

The Gulf Petrochemicals and Chemicals Directory
Sapic , 2011

Plastics in Medical Devices Properties, Requirements, and Applications
Vinny R. Sastri , 2010

أخبار الصناعة

الخطط التنموية ترفع قيم الصادرات في الخليج

الخليج - الإمارات

أوضح تقرير نشرته صحيفة "الخليج" الإماراتية أن الخطط التنموية التي تنتهجها الدول النفطية وفي مقدمتها دول الخليج أدت إلى تحقيق نجاحات في رفع قيم الصادرات المباشرة وحجم وقيم إعادة التصدير بنسبة كبيرة. ومن الملاحظ أن الإمارات قد حققت ما يقارب 12 % نمواً على صادراتها غير النفطية خلال العام 2010. بينما يشهد القطاع الصناعي المزيد من التركيز في التخطيط الإستراتيجي المسجل على هيكل الصادرات الإستراتيجية. في المقابل نجحت السعودية في رفع حجم الصادرات غير النفطية بنسبة تزيد عن 13 %. بينما حققت الصادرات النفطية نسبة نمو بلغت 6.24 % خلال العام 2010. وتوقعت وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية انخفاض مساهمة النفط والغاز في هيكل الصادرات إلى 20 % حتى العام 2024 وفق الخطة الإستراتيجية المعتمدة والتي ستصل بالصادرات غير النفطية إلى ما نسبته 80 % خلال الفترة نفسها.

2011 عام انطلاقة الصناعة السعودية

الخليج - الإمارات

كشف عدد من رجال الأعمال أن العام 2011 جاء مختلفاً عن الأعوام الماضية في ما يتعلق بالاستثمارات والمجالات الاقتصادية في السعودية. حيث أصبحت الصناعة المجال الأول إلى جانب العقار. وأشاروا إلى افتتاح أكثر من 150 مصنعاً في مختلف المجالات خلال العام الحالي خصوصاً في ظل التسهيلات المقدمة من الحكومة وهيئة المدن الصناعية وحيازة المدن الصناعية لأحدث التجهيزات وعلى مساحات كبيرة في العاصمة الرياض وبقية المدن السعودية. وفق ما ورد في تحليل اقتصادي لصحيفة "الخليج" الإماراتية.

كما شدد رجال الأعمال على التطور الذي لحق بالصناعات في السعودية فهي لم تعد تقليدية وباتت تنافس الصناعات العالمية. لاسيما في مجالات الإسمنت والحديد ومشتقات البترول والمواد الأولية والبتروكيماويات وغيرها. يذكر أن المدن الصناعية الجديدة تلعب دوراً مهماً في هذا الإطار من خلال توفير كل الاحتياجات وتسهيل إجراءات إنشاء المصانع.

قطر والسعودية تجذبان الاستثمارات الأجنبية

الوطن - قطر

أشار التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2010 الذي نشرته صحيفة "الوطن" القطرية. إلى أن البيانات الأولية المتوافرة عن مجموعة الدول العربية توضح أنها استقطبت نحو 64.3 مليار دولار أميركي خلال عام 2010 وفقاً لبيانات توفرت عن 18 دولة عربية. مقارنة بـ 83.9 مليار دولار أميركي تم استقطابها في العام 2009. ما يعني انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنحو 19.7 مليار دولار أميركي. أي بما نسبته 23.4 %.

ووفقًا لتقرير أورده "الشال" للخدمات الاقتصادية تصدرت السعودية قائمة الدول المضيفة لتدفقات الاستثمار الأجنبي لعام 2010 بنحو 21.5601 مليار دولار أميركي. وبنسبة 33.5 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة. تلتها قطر بمبلغ 6.5935 مليار دولار وبنسبة 10.3 %.

المملكة أكبر نموذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص خليجياً

اليوم – السعودية

نشرت صحيفة "اليوم" الكويتية تقريراً اقتصادياً أظهر أن السعودية تعتبر أكبر نموذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص بين دول مجلس التعاون الخليجي. تليها الإمارات. فقد تسارعت وتيرة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال السنوات العشر الأخيرة بصورة كبيرة في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة ازدهار مشاريع البنى التحتية وزيادة الإنفاق الحكومي على هذه المشاريع. وقال التقرير الذي صدر عن بيت التمويل الكويتي "بيتك" أن إجمالي قيم مشاريع البنى التحتية التي منحتها حكومات دول مجلس التعاون خلال تلك الفترة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بلغ 628 مليار دولار.

وبيَّن التقرير أن السعودية والإمارات تمثلان أكبر سوقين لنماذج الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص لا سيما في مشاريع البُنى التحتية

أخبار الصناعة

كالطاقة والمياه، نظراً للاستثمار الخاص في الطاقة الجديدة وخلية المياه، حيث قامت الإمارات حتى سبتمبر الماضي بتوقيع عقود شراكة بين القطاعين بقيمة 20 مليار دولار. وأضاف التقرير: منذ سبتمبر الماضي تم توقيع أكثر من 50 عقداً للشراكة بين القطاعين العام والخاص في منطقة الخليج باستثمارات تقارب 60 مليار دولار. واعتبر التقرير أن دول الخليج وافد جديد نسبياً على نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تم البدء بأول مشروع للشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار مشاريع البنية التحتية في العام 1994 من خلال مشروع طاقة المياه المستقاة في أبو ظبي، موضحاً أن النموذج الذي تبنته هيئة مياه وكهرباء أبو ظبي كان له تأثير جوهري على قطاع المرافق في دول مجلس التعاون ليصبح نموذجاً للطاقة الخاصة حيث قامت سلطنة عمان باستئناف برنامج خصخصة المرافق العامة في عام 1999 وتبعتها قطر في عام 2000 ثم البحرين والسعودية في عام 2003.

مصانع الأدوية تغطي 23 % من احتياجات السوق

اليوم- السعودية

قدّرت دراسة حجم الفجوة بين تلبية المصانع الدوائية المحلية لاحتياجات السوق المحلي وإمكانية سدّ هذه الاحتياجات بنسبة 77 % يتم توفيرها من خلال الاستيراد. وأشارت الدراسة التي أوردتها صحيفة "اليوم" السعودية إلى أن سوق الدواء المحلي يعاني من تدني دور هذه المصانع والبالغ عددها 14 مصنعاً في تغطية الطلب، إذ أن إنتاجها يغطي نحو 23 % فقط من حاجة السوق.

وكانت اللجنة الوطنية للصناعات الدوائية في مجلس الغرف السعودية قد دعت إلى دعم مصانع الأدوية من خلال تأمين جميع احتياجات القطاعات الصحية من المصانع الدوائية السعودية، مما سيمكّن الصناعة الدوائية المحلية من أخذ دورها في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتوفير مزيد من الوظائف للخريجين السعوديين ودعم الأمن الدوائي وجهود البحث العلمي والانتشار عالمياً. كما دعت إلى دعم الصادرات الدوائية السعودية من خلال تواجد منتجاتها ضمن برامج المساعدات الخارجية للدول التي تعاني من كوارث طبيعية، ومساعدة الشركات الوطنية الدوائية في إزالة جميع العقبات التي تحول دون دخولها أسواق المنطقة العربية من خلال برامج التجارة البينية مع الدول العربية والدول الصديقة، خصوصاً في ظل الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، العربية والعالمية لتسهيل نفاذ الصادرات الوطنية إلى تلك الأسواق بعد أن حظيت المنتجات الدوائية السعودية بثقة عالمية كبيرة بتواجدها في أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية. ومن المتوقع أن تسجّل سوق الأدوية السعودية وحدها نمواً سنوياً مركباً بمعدل 7.5 %، محققة بذلك ارتفاعاً من 10,27 مليار ريال في العام 2008 إلى 13,1 مليار ريال في العام 2013.

قطر والإمارات ضمن أعلى 40 اقتصادا عالميا

الوطن - الدوحة

أوردت صحيفة "الوطن" القطرية خبراً عن إعلان "إنسياد"، كلية الأعمال الرائدة عالمياً، لنتائج تقرير مؤشر الابتكار العالمي 2011، يظهر تصدّر سويسرا هذا العام ترتيب المؤشّر، تليها السويد في المرتبة الثانية، ثم سنغافورة في المرتبة الثالثة.

وقد غطّى التقرير 16 اقتصاداً من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تبوأ منها اقتصادا دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة مركزين ضمن أعلى أربعين اقتصاداً عالمياً، حيث جاء ترتيبهما في المرتبة 26 والمرتبة 34 على التوالي. فيما احتلت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى مكانتها ضمن أعلى ستين اقتصادًا، حيث حلّت لبحرين في المرتبة 46 والكويت في المرتبة 52، والسعودية في المرتبة 54، وسلطنة عمان في المرتبة 57 عالمياً.

يذكر أن جهات بارزة انضمّت إلى كلية "إنسياد" كشركاء معرفة في هذا التقرير، منهم "ألكاتل لوسنت" و"بوز أند كومباني" و"اتحاد الصناعات الهندية" و"المنظمة العالمية للملكية الفكرية" (ويبو) والوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

المصدر: إدارة مصادر المعلومات، قاعدة قصاصات الصحف الخليجية (GCD) وتحتوي هذه القاعدة على صورة كاملة للأخبار المنتقاة من نخبة من أبرز الصحف الخليجية ومن المجلات والنشرات التي تتناول مختلف جوانب الأنشطة الاقتصادية والصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي.

تقرير لدراسة متعمقة للعملاء حول تحديد فرص الاستثمار

في قطاع صناعة مواد البناء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

1. مقدمة:

عادة ما يصاحب قطاع مواد البناء والإنشاءات، النمو في الناتج الإجمالي المحلي للدولة، والذي تكون فيه المشاريع العقارية والسياحية والبنية التحتية هي المحركات الأساسية. وتشكل التوسعات الصناعية أيضا عاملاً مؤثراً في الطلب على مواد البناء.

ويميل الطلب على مواد البناء خلال فترات تنفيذ المشاريع التوسعية، إلى الارتفاع بمعدل أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي، في حين يؤثر التباطؤ الاقتصادي تأثيراً بالغاً على الطلب على مواد البناء.

وخلال السنوات الماضية نما الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى أرقام مضاعفة بسبب ارتفاع عائدات النفط. وفيما يلي رسم بياني يوضح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال أعوام 2000 - 2009. وأدى ذلك النمو إلى استثمارات ضخمة في قطاعات العقارات والبنى التحتية وقطاعات المرافق العامة الأخرى.

كما عاد ارتفاع أسعار النفط في الآونة الأخيرة بمنافع مالية غير متوقعة. وحسب توقعات صندوق النقد الدولي سيتحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي ويرتفع من نسبة 0.4 % في عام 2009 إلى نسبة 4.7 % في عام 2016.

ويساهم قطاع الإنشاءات مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ في المتوسط حوالي 10 % في السنة في جميع دول المنطقة خلال الأعوام 2000 - 2009. وشهد قطاع الإسكان في جميع دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة ازدهاراً لم يسبق له مثيل، لا سيما في دبي وقطر والبحرين وعمان. وشمل الازدهار إنشاء مدن جديدة على الأراضي التي تم استصلاحها من البحر لجذب السياحة. وعلاوة على ذلك، قامت دول مجلس التعاون الخليجي باستثمارات ضخمة في مشاريع البنية التحتية مثل: شبكات السكك الحديدية والجسور والموانئ البحرية والجوية، والمناطق الصناعية، وشبكات المياه والصرف الصحي.

وأدى الازدهار في قطاع الإنشاءات المتعلقة بالإسكان والبنية التحتية إلى ازدياد الطلب على مواد البناء بصورة غير مسبوقة. ومن ثم ازدادت صناعات مواد البناء حجماً ومكانة في السنوات الأخيرة لتلبية هذا الطلب المتزايد. ففي مجال المنتجات المعدنية غير الفلزية وحدها (باستثناء منتجات البترول والفحم) يوجد هناك أكثر من 2,100 منشأة باستثمار يزيد على 22 مليار دولار أميركي.

وعلى الرغم من وجود عدد كبير من المصنعين المحليين لمجموعة متنوعة من مواد البناء، إلا أن هناك كميات كبيرة من مواد البناء يتم استيرادها من خارج المنطقة. وتستدعي هذه الحالة فتح الطريق لإجراء مراجعة لقدرة إنتاج وحدات التصنيع القائمة بهدف زيادة قدرة الوحدات القائمة و/أو إنشاء وحدات تصنيع جديدة لإنتاج منتجات جديدة وذات قيمة مضافة.

وكان للتباطؤ الاقتصادي العالمي الذي شهدته المنطقة خلال عام 2008 بسبب أزمة الائتمان، أثره أيضاً على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. وبالرغم من الانتعاش الجيد المتوقع للاقتصاد العالمي بعد عام 2010، فإن الأعمال الاقتصادية تظل كالمعتاد في معظم دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي ظل بيئة الفرص المتاحة هذه، تقدم منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك" تحليلاً عميقاً لقطاع الإنشاءات ولصناعة مواد البناء. وتهيئ هذه الدراسة تقييماً لسوق قطاع مواد البناء، وما تواجهه من تحديات ومن فرص نمو متاحة لهذا القطاع.

معدل الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون خلال أعوام 2000 و2009

المعدل العام للنمو في دول المجلس 14%

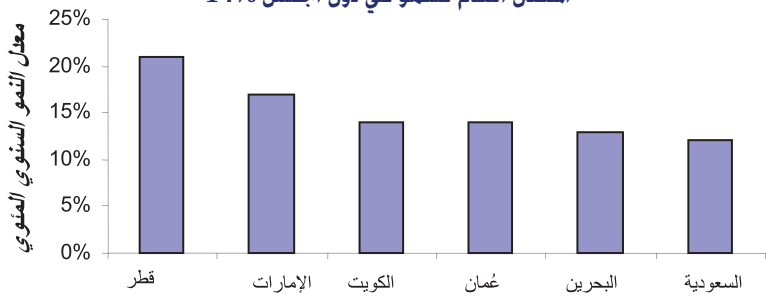

المصدر: قاعدة بيانات جويك

2. أهداف التقرير:

سيوفر التقرير معلومات قيمة للتخطيط الإستراتيجي لصناعة مواد البناء. وتشمل المسائل الرئيسية التي ستتناولها الدراسة ما يلي:

- ★ كم سيكون معدل النمو في قطاعي العقارات والبناء في المستقبل؟
- ★ كم سيكون مستوى الطلب على مواد البناء؟
- ★ إلى أي مدى سوف تتم تلبية الطلب من المؤسسات الصناعية القائمة؟
- ★ كيفية سد الثغرة في الطلب وتوفر مواد البناء؟
- ★ ما هي فرص الاستثمار؟
- ★ ما هي المشاريع المحتملة وكيفية القيام بذلك؟

سوف تضع الدراسة في الاعتبار حالة صناعات مواد البناء والتجارة الخارجية في مواد البناء عند تحديد الفجوة بين العرض والطلب. وقد تم تصميم هذه الدراسة لمنفعة المُصنِعين الحاليين لمواد البناء، وكذلك لفائدة المستثمرين الجدد في استكشاف واستغلال الفرص المتاحة في قطاع البناء.

3. المجالات التي تغطيها الدراسة

تم بحرص تحديد المجالات التي تغطيها هذه الدراسة التقريرية لمعالجة المتطلبات المعلوماتية الهامة للاعبين الأساسيين. وسوف تشمل أطر البحث ما يلي :

3.1 التغطية الجغرافية:

سيضم التقرير آليات سوق التشييد وصناعة مواد البناء في دول مجلس التعاون الخليجي.

3.2 تغطية المنتج :

سيتناول التقرير بالعرض قطاع التشييد في دول مجلس التعاون، وعلى أساس نمو هذا القطاع سيتم تناول الطلب على مواد البناء. ويضم الجدول أدناه مواد البناء الرئيسية المتوقع أن يغطيها التقرير.

4. الفترة الزمنية

سيتم توفير البيانات للفترة من 2005 إلى 2010. كما ستقدم الدراسة التنبؤات للأفق الزمني لعام 2015 استناداً إلى البيانات التاريخية ومعدلات النمو.

5. منهجية الدراسة:

سيتولى إجراء الدراسة خبراء من منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك" من ذوي الخبرة والباع الطويل في الإنشاءات وفي صناعة مواد البناء.

وسيتم إعداد التقرير باستخدام مزيج تقليدي من البحوث المكتبية والميدانية. وبادئ ذي بدء، سيعتمد فريق المشروع على مصادر البيانات الداخلية التي تحتفظ بها "جويك". ولدى "جويك" بنك وقاعدة بيانات عن دول مجلس التعاون الخليجي. وظلت "جويك" تعتمد عليها منذ سنوات عديدة وإلى الآن. وتتميز قاعدة بيانات "جويك" بقدرتها على الوصول المباشر إلى قواعد البيانات لدى الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. ويتم تحديثها على أساس الوقت الحقيقي. وعلاوةً على ذلك، سيتم الوصول إلى جميع المصادر الخارجية ذات الصلة بغية التحقق من صحة البيانات ومن ثم البناء على المعلومات التي بحوزة "جويك".

وسيتم تطوير المعلومات التجارية والتوقعات من قواعد بيانات داخلية واسعة، يعززها العمل الميداني. كما ستعقد مناقشات مع مسؤولي الصناعة الرئيسة للحصول على فهم شامل للقوى المحركة للصناعات الحالية والمستقبلية في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي.

وسوف تستكمل الرؤى المعمقة بالخبرة المكتسبة من الدراسات السابقة التي أجرتها "جويك".

وتعتمد هذه الدراسة على تطوير معلومات دقيقة وكاملة، يتبعها تحليل من خلال استخدام فريق من الخبراء المتخصصين من ذوي الخبرة السابقة في هذا المجال ومن خلال تطبيق الأدوات المناسبة. وسيشتمل هذا المنهج على ما يلي:

- ★ سلسلة من المقابلات مع :
  - ✍ الوزارات والوكالات الحكومية
  - ✍ شركات التصنيع المحلية
  - ✍ شركات العقارات والبناء
  - ✍ المهندسين المعماريين والاستشاريين
- ★ استعراض واسع للمعلومات الداخلية والمنشورة.
- ★ وضع آراء أولية حول محركات هذه الصناعة، وحول الاقتصاد الكلي، وحول المسائل في الدولة المعنية.
- ★ القيام بتحليل متعدد الأوجه للتوصل إلى النتائج الأولية.
- ★ إجراء عمل ميداني إضافي في المنطقة كضرورة لاستكمال التحليل وتوضيح مسائل محددة.

منهجية الدراسة

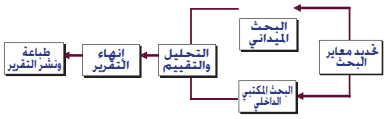

6. محتويات التقرير

سيتم إعداد التقرير النهائي في مجلدين على النحو التالي:

المجلد الأول: الملخص التنفيذي

1. نظرة عامة للاقتصاد الكلي
2. نظرة عامة لقطاع الإنشاءات والبناء في دول مجلس التعاون الخليجي

وسوف تشمل النظرة العامة ما يلي:

- ★ الوضع الحالي
- ★ محركات النمو
- ★ المشاريع الإنشائية الكبرى
- ★ تطلعات مستقبلية

المجلد الثاني:

يضم هذا المجلد تجميعاً لتقرير دراسة عن كل فئة من المنتجات.

7. التوقيت والتكاليف

ومن المتوقع أن تستغرق هذه الدراسة حوالي ستة (6) أشهر، وأن تكون مسودة التقرير جاهزة بنهاية شهر إبريل عام 2012. وسيتم تسليمه في مايو عام 2012.

تكلفة التقرير

1. **يتم بيع تقرير عن فئة إنتاجية منفردة مع المجلد الأول بمبلغ 2,500 دولار (ألفان وخمسمائة دولار أميركي)**

2. **يتم بيع التقرير الكامل الذي يشمل على جميع فئات المنتجات بمبلغ 10,000 دولار (عشرة آلاف دولار أميركي) لكل نسخة.**

الإسمنت	إسمنت بورتلاند العادي، الإسمنت الأبيض، وغيره من الإسمنت الخاص
الإسمنت والمنتجات الخرسانية	الكتل الخرسانية والإسمنتية، والمنتجات المسبقة الصب/ المسبقة التصنيع، البلاط الإسمنتي والفسيفسائي.
المنتجات الخزفية أو السيراميك	بلاط سيراميك
الزجاج	زجاج الجدران الخارجية الساترة
الجبس	الألواح والبلاط الجبسي
الرخام والجرانيت والحجر الصناعي	الرخام والجرانيت، والبلاط الصناعي، والألواح والصبات الرخامية
الأصباغ	الأصباغ
منتجات القار (البيتومين)	الإسفلت والزفت
مواد البناء الكيميائية	مضافات/ ومزيج الخرسانة، المواد اللاصقة، المواد المانعة للتسرب، مركبات الجلفطة، المنتجات البوليمرية (المكثرة) للأرضيات.

إنتاج الخرسانة الكبريتية

أهم المؤشرات:

الإنتاج	48 ألف طن سنويا من الخرسانة الكبريتية
حجم الاستثمار	2 – 3 ملايين دولار
العمالة	15 عاملا
الربحية	عالية تتجاوز الـ 20%

الخلفية :

إن طلب دول مجلس التعاون الخليجي للخرسانة المقاومة للصدأ والكيماويات في تطور مستمر. وتنتج دول المجلس كميات كبيرة من الكبريت وهو في تزايد مستمر حيث يتم إنتاجه مع استخراج البترول والغاز. وقد أصبح استخدام مادة الكبريت بطريقة اقتصادية وتقليل المخاطر البيئية التي يسببها إنتاج الكبريت بكميات كبيرة من أهم التحديات التي تواجه الدول المنتجة للبترول والغاز. وعليه فإن إنتاج الخرسانة الكبريتية يقلل من هذه التحديات ويخدم في ذات الوقت قطاع البناء حيث يوفر منتجات تقاوم الصدأ والكيماويات وهي سهلة الإنتاج.

المنتج مواصفاته واستخدامه:

المنتج هو عبارة عن خرسانة كبريتية مقاومة للصدأ وتستخدم المواد الكيماوية في المباني وأساساتها والأرصفة إضافة إلى خزانات حامض الكبريتك. وتكون مواصفات المنتج حسب مواصفات المعهد الأمريكي للخرسانة.

المواد اللازمة لإنتاجه:

الرمل والحصى والكبريت. وهي مواد متوفرة بدول مجلس التعاون الخليجي. كما أن هناك حاجة لتوفير كميات صغيرة لمادة معدلة وهي مادة تعديل الكبريت تتوفر من خلال الاستيراد.

المصنع :

مصنع صغير ويعمل بذات الطريقة التي تعمل بها وحدات إنتاج الأسفلت. ويشمل المصنع على مجففة لتحضير الحصى وفرن للتسخين وخلاط. كما يحتاج المشروع أيضا إلى ناقلات خرسانة بما لا يقل عن 3 ناقلات مجهزة لسخانات تعمل على توفير درجة الحرارة المطلوبة .

تقنية الإنتاج:

تتركز تقنية إنتاج الخرسانة الكبريتية على تعديل مواصفات الكبريت بإضافة وسيط ليصبح كمادة خلط مع الحصى وهي تغذية حديثة ومجربة لأكثر من 35 سنة .

السوق :

الأسواق المحتملة : جميع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي .

مصدر التقنية :

شركة عالمية متخصصة في تقنيات الخرسانة الكبريتية والشركة مستعدة لمناقشة توفير معدات الإنتاج والتقنية.

Under the Patronage of
the Custodian of the Two Holy Mosques,
King Abdullah Ibn Abdul Aziz Al-Saud

13th GCC Industrialists' Conference and International Exhibition

" Knowledge-Based Industries and New Technologies "

www.indcie.com

Organizer

In co-ordination with:

Riyadh International & Exhibition Center
Riyadh – KSA: 17 – 19 January 2012

For sponsorship enquiry
(+974) 44858727 /858 / 888 13Indconf@goic.org.qa

For Exhibition information REC Riyadh Exhibitions Company
Tel. : (+9661) 2295604 Ext.:(300) - Fax: (+9661) 2295612

time of the components and generate environmentally undesired dangerous materials. The lower the Base oils sulfur content, the better is its quality.

2 Viscosity of the Base Oil that affects the formation of the protective films around the surface or components in relative motion. The lower the absolute viscosity the higher quality of the Base oils. A viscosity index (VI) is used to reflect this measure and is inversely proportion to the absolute viscosity of the Base oils.

3. Saturates content which reflects the amount of saturated hydrocarbons in the base oil. These are desired as they improve the lubricants ant-oxidation properties.

According to American Petroleum Institute, API, Base Oils are grouped into five categories, namely Group I, Group II, Group III group IV and Group V which includes all synthetic Base Oils. Synthetic Base oils are the Base Oils that are produced through non-conventional processes and usual involves chemical and molecules conversions as opposed to Physical processes in the case of mineral Base oils production.

Worldwide Base Oils are produced in connection with refineries and as such is related directly to major refinery owners. Shell and ExxonMobil are considered the major players in the Base oil market. Their research and development activities gave them the lead in controlling the market supply of Base oils and subsequently the lubricants industry.

Global Base oil capacity as of 2008 was estimated to be around 47.4 MT. Within the Middle East Region, Base Oil production capacity was more than 2 million tons and represents almost 5 % of the total Global Base oils capacity. Of the Middle East Base oils capacity in 2010, GCC region production capacity was more than 35% represented by 3 plants in Saudi Arabia and Bahrain. In terms of the quality, these GC capacities were only for Group I. The region capacity meets local demand plus exporting to other markets in Asia and Africa.

2011 has witnessed a major shift in both the Middle East production capacity and the share of the GCC region in that capacity. Three major plants started operation in the GCC region that added almost 2 million tons of capacity. These plants are located in United Arab Emirates, Bahrain and Qatar. The Qatari plant depends on feedstock from a GTL plant and produces high quality and sulfur free base oils.

As a result of this GCC moved to be a major supplier not only on regional level but also internationally with a total annual capacity that exceeded 5 million tons by 2011. The region share in the Global Base oil capacity and the Middle East region has doubled. Its share in the Middle East production capacity is currently more than 70% as compared to 35% in 2010. More than 40% of this capacity will be Group III and higher quality Base oils. It is believed that most of the new Base oils production will be directed to high quality markets in Europe and South East Asia. This is true as the Middle Eastern region is limited in size to absorb these plants outputs and also the demand in the region is mostly for Group I or Group II Base Oils.

What Opportunities this will bring to the GCC Region?

The new GCC Base oils Capacity is positioning the region as a major player in the world Base oils industry. A major shift in quality was apparent. All the new three GCC plants will be producing Group III and III plus Base oils. Group III plus will be available from the Qatar Petroleum (QP)-Shell Gas-To-Liquid (GTL) Plant in Ras Lafan while Group III will be available from UAE and Bahrain new plants. QP-Shell plant has started its production of Group III Plus Base oils early this year (2011). The future also will see the start-up of a plant that will produce Group II Base oils with total annual capacity of 700,000 tons.

The immediate opportunities of these new supplies of Base Oils for the GCC region is the production of high quality lubricants for automotive and industrial applications. These lubricants will be meeting the growing pressure from environmental and efficiency. QP has already promoted a number of opportunities to produce lubricants in Qatar.

Not only that but the production of Base Oils from GTL plants, will make available a number of downstream oppor tunities. Wax production is a major downstream from the Base oil production. It is a major by-product that has its application in a wide range of industries.

Wax industry:

Waxes are produced either as by-products during the Base Oil production or can be synthetized through the Fischer -Tropsch synthesis that is used in the Gas-To-Liquid industry. The latter is called Synthetic wax.

Waxes are an important input in a number of industries. It is used as impregnation compound in the textile industry, for candle stick production, Rubber and packaging industries. World supply of wax is facing pressure from the technological development that is taking place in the production of Base oil. More wax is being converted into Base oil through hydro isomerization process. This resulted in waxes losing some of their world production capacity to Base Oils. This challenge, represents an opportunity for GCC Base oil industry. Synthetic wax can be produced and supplied to the world market from GTL plants at a time when its production is declining in other markets such as in Europe and the United State.

Conclusion:

GCC has moved in a major step towards increasing its market share in the Base Oil industry. Production capacity has increased dramatically and planned project in Saud Arabia and UAE will further increase this share. Also the GCC region industry will further benefits from the by-products available for the GTL plants in producing synthetic wax. Thirdly Downstream opportunities in the lubricant industry will be an immediate investment opportunity for GCC investors. In addition to that these waxes could be an input in a number of other downstream opportunities such as plasticizers, corrugated board and building materials. It is more than a major shift and development.

References:

1. Chemistry & Technology of Lubricants: 3rd addition, R.M. Mortier, M.F> Fox & S.T. Orszulik.
2. Base Stock Guide 2011: Lubes'n' Grease: August 2011.
3. Emerging trend and opportunities for the Global and Regional Lubricant Industry, Apu Gosalia, The World Base Oils & Lubricants Conference, Feb 2009.

GCC Base Oils Industry: New Shift and Opportunities

Till recently, 2010, the GCC region was not a major player in world Base oil industry. Its share in the world Base oil capacity was around 5%. This despite the fact that the region is a major oil supplier and owns a substantial refining capacity. The region Base oil capacity came from three plants in Saudi. Arabia and Bahrain with a total annual capacity that exceeded 700,000 tons according to Lubes& Grease 2011 Base Stock Guide . In terms of quality, these Base Oils from the region were limited to Group I and II and no higher quality base oil was produced in the region. Out the Middle East Base Oils 2010 Capacity, more than 50% was installed in the GCC region .

2011 has brought a dramatic changes into this seen. The region has moved to play a substantial role not only in terms of the production capacity, but also in supplying the world market with high quality Base Oil, namely Group III and III plus and in large volumes. This article is to discuss these changes and point to the future of Base Oil industry in the GCC region.

Eng. Ismail Elshafei
Director: Industrial Investment Department, GOIC.
Engineering Consultant & Member Energy Institute (MEI), UK
shafai@goic.org.qa

Introduction:

Base Oil is the major feedstock for the production of lubricants for industry and the transportation sectors. Lubricants are needed to reduce friction and wear between surfaces in relatively motion. This will lead to reduction of energy losses, reduce the wear of the surfaces or components in contact which will result in increasing the service life for these surfaces and their components. Base Oil is produced from vacuum distillate that comes from the bottom of oil refineries. Of these Base Oils, lubricants are formulated by blending Base oils with some additives that will help achieving a series of performance and specifications. The properties of the lubricants produced depend to a large extend on Base Oil characteristics and the additives blended with it.

Base oil production and Qualities:

Since Base Oils are produced from oil refineries outputs, almost all Base oils plants are connected with refineries projects. As such the Crude oil characteristics play a significant role in the type of Base oil that can be produced and the processes that are applied in their production. Some of the major processes include, distillation, solvent extraction de-waxing and finishing processes. For instance, if the crude is of a paraffinic nature, de-waxing process, i.e. the step for removing wax will be a priority.

Base Oils Qualities.

Base Oils are classified in term of quality through a number of measures:

1. Sulfur Content: This is related to environmental concern, the higher the sulfur content the less value is the base oil. Sulfur will reduce the life time of the components and generate environmentally undesired dangerous materials. The lower the Base oils sulfur content, the better is its quality.
2. Viscosity of the Base Oil that affects the formation of the protective films around the surface or components in relative motion. The lower the absolute viscosity the higher quality of the Base oils. A viscosity index (VI) is used to reflect this measure and is inversely proportion to the absolute viscosity of the Base oils.
3. Saturates content which reflects the amount of saturated hydrocarbons in the base oil. These are desired as they improve the lubricants ant-oxidation properties.

3. Saturates content which reflects the amount of saturated hydrocarbons in the base oil. These are desired as they improve the lubricants ant-oxidation properties.

According to American Petroleum Institute, API, Base Oils are grouped into five categories, namely Group I, Group II, Group III group IV and Group V which includes all synthetic Base Oils. Synthetic Base oils are the Base Oils that are produced through non-conventional processes and usual involves chemical and molecules conversions as opposed to Physical processes in the case of mineral Base oils production.

Base Oils Qualities.

Base Oils are classified in term of quality through a number of measures:

1. Sulfur Content: This is related to environmental concern, the higher the sulfur content the less value is the base oil. Sulfur will reduce the life

API Base Oil Groups

Category	Sulfur	Saturates (%)	Viscosity Index (VI)
Group I	>0.03	<90	>80 to<120
Group II	<0.03	<90	>80 to <120
Group III	<0.03	>90	>120
Group IV	Polyalphaolefine		
Group V	All other not included in the other categories.		

Sources: 2011 Base Oil Stock Guide

The Industrial Market Intelligence Portal

IMI

برنامج معلومات الأسواق الصناعية

البـــوابة التفاعليـــة

www.imi.goic.org.qa

معـرفـة تحتـاجهـا

The knowledge you need

Gulf Organization for Industrial Consulting Industrial Information Department

P.O. Box: 5114 Doha Qatar Tel: (974) 44831252 - (974) 44858888 Fax: (974) 44858710

E-mail: imi@goic.org.qa

GOIC NEWS

"FLOW"

Volume 3 • Issue 14 • September 2011

GOIC
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

www.goic.org.qa

A knowledge-hub and an industrial investment promotion catalyst

- **IMI** Gateway to Industrial & Socioeconomic Data in the GCC
- **TCD** Developing Entrepreneurship for SMIs
- **ITA** Comprehensive Industrial Technical Support for SMIs
- **E11** Macroeconomic Research & Financial Analysis for Sound Investment Decisions
- **MIOP** Identifying & Advancing Industrial Enterprise
- **SPX** Solutions for Industrial Outsourcing & Partnership

P. O. Box: 5114 Doha, Qatar Tel.: + 974 44858888 Fax: + 974 44831465 E-Mail: goic@goic.org.qa